

الفصل الثالث

صور الحماية القانونية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية

شهدت العقود الأخيرة تحولات جوهرية في أنماط الإبداع والنشر نتيجة الثورة الرقمية، التي أنشأت بيئة جديدة تعتمد على الوسائط الإلكترونية في إنتاج وتداول المصنفات الفكرية بمختلف أشكالها، وقد أتاح هذا التطور فرصاً غير مسبقة للوصول السريع إلى المعلومات وتبادلها عبر الحدود، لكنه أوجد أيضاً تحديات معقدة في مجال حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة والابتكارات التقنية؛ بسبب سهولة نسخ المحتوى الرقمي وإعادة توزيعه دون إذن أو مقابل؛ لذا أصبح من الضروري البحث عن آليات قانونية أكثر مرونة وفعالة لمواجهة أشكال الاعتداء السريعة والمنتشرة في الفضاء الإلكتروني.

لذا يتعين على النظم القانونية الوطنية والدولية ابتكار صور متعددة للحماية القانونية تتناسب مع خصوصية البيئة الرقمية، وتوازن بين مصلحة أصحاب الحقوق وحق الجمهور في الوصول إلى المعرفة، وتتنوع هذه الصور بين حماية تقليدية مستندة إلى القوانين القائمة وأخرى مستحدثة تشمل تدابير تقنية خاصة بالنشر الرقمي، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية التي تسعى لتوحيد المعايير وضبط السلوك في هذا المجال، وبالتالي تأتي دراسة صور الحماية القانونية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية كخطوة لفهم آليات التصدي للمخاطر التي تهدد الإبداع في العصر الرقمي، وتقييم مدى كفاية هذه الصور في تحقيق الغاية المنشودة، وسيتم تناول ذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: الحماية المدنية للمصنفات الرقمية.

المبحث الثاني: الحماية الجنائية والتجريم الرقمي.

المبحث الأول

الحماية المدنية للمصنفات الرقمية

أنتجت البيئة الرقمية واقعاً جديداً للمصنفات الفكرية؛ حيث أصبح من السهل نسخها وتخزينها وتوزيعها على نطاق واسع؛ مما زاد من احتمالات التعدي على حقوق أصحابها بطرق يصعب ضبطها بالوسائل التقليدية؛ لذا برز دور الحماية المدنية كأداة أساسية تمكن أصحاب الحقوق من المطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج عن الاعتداء على مصنفاتهم الرقمية، سواء من خلال تعويض مالي أو إلزام المعتدي بوقف التعدي أو إزالة آثاره، وتستند هذه الحماية إلى القواعد العامة في المسؤولية المدنية مع مراعاة الخصوصيات التي تفرضها طبيعة الوسط الرقمي.

وتتميز الحماية المدنية للمصنفات الرقمية بمرورها وقدرتها على التكيف مع أشكال الاعتداء المستجدة؛ حيث توفر لأصحاب الحقوق وسيلة فعالة لمواجهة الانتهاكات حتى في غياب نصوص جزائية خاصة، كما تتيح إمكانية الجمع بين التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية، وإصدار أوامر قضائية تحفظية أو وقتية لتجنب وقوع الضرر؛ لذا تكتسب دراسة الحماية المدنية للمصنفات الرقمية أهمية خاصة في ظل التحديات التي تفرضها سرعة الانتشار وصعوبة الرقابة في الفضاء الإلكتروني؛ مما يحقق توازناً بين حماية المبدع وضمان تدفق المعرفة، وسيتم تناول ذلك على النحو التالي:

- **المطلب الأول:** التعويض عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية في النظام السعودي.
- **المطلب الثاني:** التعويض عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية في القانون الأمريكي والفرنسي.

المطلب الأول

التعويض عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية في النظام السعودي

أدى التطور التقني السريع في البيئة الرقمية إلى زيادة حجم الانتهاكات التي تطل حقوق الملكية الفكرية، سواء كانت في مجال حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة أو حقوق الملكية الصناعية؛ حيث أصبح من السهل نسخ المصنفات الرقمية وتوزيعها على نطاق واسع دون إذن أصحابها، وفي ضوء مواجهة هذه التحديات أولى النظام السعودي اهتمامًا خاصًا بتنظيم سبل التعويض عن هذه الاعتداءات كوسيلة مدنية أساسية لتعويض الضرر واستعادة الحقوق، وتحقيق الردع العام والخاص في الوقت ذاته، ويأتي هذا التعويض ضمن إطار قواعد المسؤولية المدنية، مع مراعاة الخصوصية المتعلقة بالأضرار التي تحدث في الوسط الرقمي، والتي قد تتسم بالاتساع والانتشار السريع.

أولاً الأسس القانونية للحماية المدنية للملكية الفكرية.

تعد المسؤولية بصفة عامة المحاسبة على فعل أو سلوك معين، وتتمثل المحاسبة في توقيع جزاء على الشخص عند مخالفته لأحد الواجبات التي تفرضها عليه أنظمة الضبط الاجتماعي، وتختلف المسؤولية بحسب نوع وطبيعة الواجب الذي تمت مخالفته^١.

فالمسؤولية المدنية هي التي تقوم عند إخلال الشخص بالتزام محدد على نحو يسبب ضرراً لأحد الأفراد في الجسم، أو الشرف، أو المشاعر، أو المال، فهنا يلتزم المسؤول بالتعويض عن الضرر الناجم عن الواقعة المنسوبة إليه، وتتصرف المسؤولية المدنية للتعبير عن الفعل الضار وما يترتب عليه من الالتزام بتعويض المضرور^٢.

كما أن الاعتداء على حقوق المؤلف يتسبب بضرر يصيب المؤلف في شخصيته أو سمعته ويؤثر على مركزه الاجتماعي أو اعتباره المالي، الأمر الذي يتطلب من المؤلف دفع الاعتداء والمطالبة بالتعويض جبراً للضرر الحاصل من فعل الاعتداء، فيلجأ إلى رفع دعوى المسؤولية المدنية، وتكون هذه المسؤولية إما عقدية أو تقصيرية تبعاً للعلاقة التي تجمع بين المؤلف والمتسبب بالضرر، فإذا تحقق الاعتداء من قبل شخص أجنبي غير مرتبط برابطة عقدية بالمؤلف تطبق قواعد المسؤولية التقصيرية، وبخلافه -وجود رابطة تعاقدية- فقواعد المسؤولية العقدية هي الواجبة تطبيقاً^٣.

ومما سبق يتضح أن المسؤولية المدنية تشكل الإطار القانوني الذي يضمن حماية حقوق المؤلف من أي اعتداء قد يؤثر على إنتاجه الفكري أو مكانته الأدبية أو المالية، فهي تمكنه من المطالبة بتعويض عادل عن الأضرار التي تعرض لها، سواء كان الضرر ناتجاً عن إخلال تعاقدية أو فعل تقصيري، فيجد المؤلف في قواعد المسؤولية المدنية وسيلة فعالة لدفع الأضرار وجبرها؛ مما يحقق العدالة ويحافظ على مكانته وحقوقه.

^١ محمد حسين منصور، النظرية العامة للالتزام، مصر: دار الجامعة الجديدة، (٢٠٠٥)، ص ٣٧١.

^٢ المرجع السابق، ص ٣٧٣.

^٣ شيماء أمين أحمد سوقية؛ وحسن فلاح الحاج موسى السفاريني؛ وأمجد عبد الفتاح أحمد حسن، الحماية القانونية للمصنفات المترجمة وفقاً لإطار الملكية الفكرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، (٢٠٢٠)، ص ٥٢.

- المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية:

تقوم المسؤولية العقدية على الإخلال بالتزام عقدي يختلف باختلاف العقد، فهي تترتب على عدم تنفيذ الالتزام الناشئ عن العقد على النحو المتفق عليه، فالمسؤولية العقدية تنشأ جزاء الإخلال بالتزام تعاقدي فالعقد هو الذي يحكم تلك المسؤولية بحيث تتحدد أحكامها بما يتفق مع إرادة الطرفين؛ ومن ثم فهي تنسم بالطابع التعاقدي، وهي تتمثل في مجرد التنفيذ بمقابل للالتزام العقدي الذي تم الإخلال به؛ حيث يحل محله التزام جديد بالتعويض^٤.

أما المسؤولية التقصيرية تقوم بمناسبة الإخلال بالتزام قانوني، وهي تطبق خارج نطاق المسؤولية العقدية، بمعنى أنه إذا لم تتوافر شروط تطبيق تلك المسؤولية، فإن المسؤولية التقصيرية هي التي تطبق؛ لذلك يتعين أن نحدد بدقة نطاق المسؤولية العقدية، وما يخرج عن هذا النطاق فإنه يدخل في حوزة المسؤولية التقصيرية^٥.

ومما سبق نستنتج أنه قد ينشأ الاعتداء على حق المؤلف أو صاحب الملكية الفكرية نتيجة إخلال متعاقد بالتزاماته الواردة في عقد الترخيص أو الاستغلال، وهو ما يوجب تطبيق قواعد المسؤولية العقدية وإلزامه بالتعويض، أما إذا وقع الاعتداء من طرف أجنبي لا تربطه علاقة تعاقدية بصاحب الحق، فإن المسؤولية التقصيرية هي الأساس القانوني للمطالبة بجبر الخاطر؛ ومن ثم فإن كلا المسؤوليتين يهدفان إلى ضمان حماية الملكية الفكرية وتعويض أصحابها عن أي ضرر يلحق بهم.

• الخطأ:

إن الخطأ العقدي هو عدم تنفيذ المدين للالتزام الناشئ عن العقد، ولا يجدي لتخلص المدين من هذه المسؤولية العدية سوى نفي السببية بين الخطأ والضرر الذي أصاب الدائن منه ويستوي أن يكون عدم التنفيذ كلياً أم جزئياً^٦، ويختلف قياس الخطأ العقدي تبعاً لطبيعة الالتزام، ويكون إما التزام ببذل عناية، أو تحقيق نتيجة، ففي الالتزام ببذل عناية لا تبرأ ذمة المدية إلا ببذل نشاط الرجل المعتاد لتحقيق النتيجة المنشودة، أما الالتزام بتحقيق نتيجة فمحله تحقيق المدين النتيجة المرجوة من العقد، فلا يكفي ببذل ما يستطيع من عناية، بل يجب تحقيق الغاية وإلا عد مخالفاً بتنفيذ التزامه^٧.

ويتحقق الخطأ بهذا المعنى أيًا كان السبب في عدم تنفيذ الالتزام، سواء رجع ذلك إلى غش المدين وسوء نيته أو إلى إهماله، أو إلى فعله المجرد من الإهمال، أو حتى إلى سبب أجنبي كقوة قاهرة، غاية الأمر أنه في هذه الحالة الأخيرة فإن مسؤولية المدين لا تقوم، لا لعدم توافر ركن الخطأ؛ ولكن لعدم توافر علاقة السببية بين الخطأ والضرر، وعلى هذا فإن عدم قيام المدين بتنفيذ التزامه هو بذاته الخطأ العقدي، وليس فقط مجرد دليل عليه أو سبب لافتراض وجوده، على أن القول بعدم تنفيذ المدين لالتزامه يتوقف على تحديد نوع هذا الالتزام^٨.

ومما سبق يتضح أن الخطأ العقدي هو أساس المسؤولية العقدية؛ حيث يعتبر عدم تنفيذ المدين لالتزاماته خطأ يستوجب التعويض متى وجدت علاقة سببية بينه وبين الضرر، فتظهر أهمية ذلك بشكل واضح في مجال الملكية

^٤ محمد حسين منصور، مرجع سابق، ص ٣٨٢.

^٥ المرجع السابق، ص ٣٨٦.

^٦ سعيد سعد عبد السلام، مصادر الالتزام المدني، مصر: دار النهضة العربية، ط ١، (٢٠٠٢)، ص ٢٤٧.

^٧ شيماء أمين أحمد سوقية؛ وحسن فلاح الحاج موسى السفاريني؛ وأمجد عبد الفتاح أحمد حسن، مرجع سابق، ص ٥٣.

^٨ سمير عبد السيد تناغو، مصادر الإلتزام، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، ط ١، (٢٠٠٩)، ص ١٦٩.

الفكرية؛ حيث قد يلتزم المتعاقد مثل دار النشر أو المرخص له بتنفيذ التزامات محددة، سواء من خلال بذل العناية اللازمة لحفظ الحقوق أو بتحقيق نتائج معينة مثل النشر وفق الشروط المتفق عليها.

• الضرر:

يمكن القول بأن الضرر هو الإخلال بمصلحة مالية للمضرور والمضرور في هذا المجال هو الدائن الذي عاد عليه ضرر جراء عدم تنفيذ المدين لالتزامه أو تأخيرته عن تنفيذ هذا الالتزام، ويعتبر الضرر العنصر الثاني من عناصر المسؤولية العقدية، ولا يشترط أن يكون الضرر قد وقع بالفعل وإنما يمكن أن يكون محقق الوقوع في المستقبل؛ ومن ثم يخرج الضرر الاحتمالي عن مجال هذه المسؤولية العقدية إلا إذا تحقق بالفعل^٩.

ويكون الضرر معنويًا عند المساس بسمعة أو شخصية أو اعتبار وكرامة المدين، ويتحقق عند عدم تنفيذ المتعاقد لالتزامه أو التقصير في تنفيذه؛ ما يلحق ضررًا أصاب به إحدى حقوق المؤلف، ويشترط في الضرر أن يكون محققًا ومباشرًا، ويكون الضرر محققًا عندما يتخذ شكلًا ملموسًا على حق من حقوق المؤلف بشكل يمكن المحكمة من التثبت من وجوده، ويكون الضرر مباشرًا إذا تحقق نتيجة العمل الذي قام به المعتدي وعن إثبات الضرر فيكون على الدائن لأنه هو الذي يدعيه، أما الضرر في المسؤولية التقصيرية فهو ما يلحق بالشخص من أذى؛ بمعنى أن الضرر نوعان: مادي ومعنوي، ويكون الضرر ماديًا في ضوء حق المؤلف عند الإخلال في مصالح ذات قيمة مالية لصاحب حق التأليف، ويكون معنويًا عند المساس بعاطفة المؤلف أو كرامته بغيره من الأمور المعنوية من قبل شخص لا تربطه معه أدنى رابطة^{١٠}.

ومما سبق يتضح أنه لا يمكن الحكم بالتعويض دون إثبات وجود عنصر الضرر؛ حيث قد يتعرض المؤلف أو صاحب الحق لضرر مادي، مثل فقدان العوائد المالية، أو تقليص فرص الاستغلال المشروع لمصنفه، أو لضرر معنوي يؤثر على سمعته واعتباره الأدبي نتيجة الاعتداء على إنتاجه الفكري.

• علاقة السببية:

يقصد بعلاقة السببية أن يكون بين الخطأ والضرر ارتباط السبب بالمسبب، أي يكون الضرر ناتج منه مباشرة وتابعًا عن الخطأ وتعتبر السببية العنصر الثالث لأركان المسؤولية العقدية، فقد يتحقق الخطأ والضرر ولكن لا قيام للمسؤولية العقدية؛ لأنه لا ارتباط بين الخطأ بعلاقة السببية، ويقع على عاتق الدائن كقاعدة عامة أن يثبت علاقة السببية بين عدم التنفيذ للالتزام والضرر الذي عاد عليه، أما علاقة السببية بين عدم التنفيذ وسلوك المدين فهي مفتوحة لا يكلف الدائن بإثباتها؛ بل يجب على المدين للتخلص منها أن يقيم الدليل على أن عدم التنفيذ يرجع إلى سبب أجنبي عنه^{١١}.

^٩ سعيد سعد عبد السلام، مرجع سابق، ص ٢٥١.

^{١٠} شيماء أمين أحمد سوقية؛ وحسن فلاح الحاج موسى السفاريني؛ وأمجد عبد الفتاح أحمد حسن، مرجع سابق، ص ٥٤.

^{١١} سعيد سعد عبد السلام، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

وفي المسؤولية التقصيرية فلا يكفي لوجود علاقة سببية توافر فعل الإضرار والضرر؛ بل يجب أن يكون الفعل هو ما أفضى إلى ضرر وبدونه لما أحدث الضرر أصلاً، بمعنى آخر لا تقوم المسؤولية إذا ما نتج عن فعل الاعتداء ضرر لحق بالغير، فإن عدم توافر العلاقة يجعل من المسؤولية غير قائمة^{١٢}.

ومما سبق نجد أنه لا يكفي إثبات الخطأ أو تحقق الضرر دون إثبات أن هذا الضرر ناتج مباشرة عن ذلك الخطأ، فيتعين على المؤلف أو صاحب الحق إثبات أن الضرر الذي لحقه، سواء كان مادياً نتيجة خسارة مالية أو معنوياً بسبب المساس بمكانته الأدبية، قد نتج مباشرة عن فعل الاعتداء على مصنفه؛ لذا فإن اشتراط علاقة السببية في قضايا الملكية الفكرية لا بد من تحقيق الخطأ والضرر؛ حتى لا يتحمل أي طرف مسؤولية تعويض عن ضرر لم يكن نتيجة لسلوكه.

ثانياً: دعوى التعويض للمسؤولية المدنية في الملكية الفكرية.

يستند الحق في التعويض للمؤلف عن الاعتداء على مصنفه الإلكتروني إلى مبادئ حقوق الملكية الفكرية التي تهدف إلى حماية الإبداعات العقلية من الاستغلال غير المشروع، عندما يتم انتهاك هذه الحقوق، سواء كان ذلك عن طريق النسخ غير المرخص، أو التوزيع غير القانوني، أو أي شكل آخر من أشكال الاستغلال، فيكون المؤلف مؤهلاً لطلب تعويض عن الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت به، وهذا التعويض يأخذ في الاعتبار ليس فقط الخسائر المباشرة، ولكن أيضاً التأثيرات الطويلة الأمد على قيمة المصنف والعائدات المستقبلية منه^{١٣}.

دعوى التعويض هي دعوى شخصية يرفعها المتضرر إلى القضاء مطالباً تضمين ما أصابه من ضرر سواء كان مادياً أو معنوياً نتيجة تصرف الإدارة غير المشروع، وتعرف دعوى التعويض بأنها "الدعوى التي يطالب فيها صاحب الشأن بحق شخصي تجاه الإدارة، ويرتب القضاء فيها جميع النتائج القانونية على القرار غير المشروع، فيكون له حق الحكم بالتعويض عن الأضرار اللاحقة بما في ذلك تقويم أو تعديل القرار الإداري غير المشروع"^{١٤}.

ويعمل التعويض على ترضية المضرور ومحاولة إعادته إلى الوضع الذي كان عليه قبل وقوع الفعل الضار حتى يمكن إعادة التوازن في العلاقات الاجتماعية الذي اختل بسبب الفعل غير المشروع، ولا بد لكي يتحقق التعويض أن يكون عادلاً وشاملاً لكل عناصر الضرر، ووجود زمة مالية قادرة على الوفاء به لكي يؤدي التعويض وظيفته وهو جبر الضرر^{١٥}.

ويهدف التعويض إلى تحقيق الردع من خلال منع المخالفين المحتملين من ارتكاب انتهاكات مشابهة في المستقبل من خلال فرض عقوبات مالية صارمة، وتحقيق العدالة عن طريق تعويض المؤلف عن الأضرار النفسية

^{١٢} شيماء أمين أحمد سوقية؛ وحسن فلاح الحاج موسى السفاريني؛ وأمجد عبد الفتاح أحمد حسن، مرجع سابق، ص ٥٧.

^{١٣} إيمان نصر ذكي السيد، التعويض المستحق للمؤلف عن الاعتداء على مصنفه الإلكتروني، المجلة القانونية الاقتصادية، ع ٤٨، (٢٠٢٥)، ص ١٢٣.

^{١٤} جاسم محمد سعيد النقبلي، دعوى التعويض عن القرارات الإدارية غير المشروعة، بحث نشر بجامعة الشارقة، (٢٠٢١)، ص ٩.

^{١٥} نضال عطا بدوي الدويك، التعويض عن الأضرار المادية المستقبلية الناجمة عن الإصابات الجسدية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، (٢٠١٦)، ص ٢٨.

والمعنوية التي قد لا تعوض بالكامل من خلال التعويضات العادية، ومعاقبة المخالف على سلوكه غير القانوني وتأكيد أن انتهاك حقوق الملكية الفكرية يحمل عواقب وخيمة^{١٦}.

وبناء على ما سبق يتضح أن الحق في التعويض عن الاعتداء على المصنفات الإلكترونية يعتبر وسيلة أساسية لحماية حقوق الملكية الفكرية، فهو لا يقتصر على جبر الضرر المادي والمعنوي الذي تعرض له المؤلف، بل يمتد لتحقيق العدالة والردع العام، فالتعويض يضمن لصاحب الحق استعادة مكانته الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيًا: النصوص النظامية التي تُقر الحق في التعويض:

يُعتبر الحق في التعويض من الأركان الأساسية لحماية الملكية الفكرية؛ حيث يعد وسيلة قانونية لتعويض الأضرار والخسائر التي يتكبدها صاحب الحق نتيجة الاعتداء على مصنفه، وقد أولت الاتفاقيات الدولية والأنظمة الوطنية اهتمامًا خاصًا بهذا الحق.

إن العمل الإبداعي هو في جانب منه عمل مادي يمثل المصلحة المادية للمؤلف في نشره وتقديمه وإيصاله للجمهور، وهذا ما يسمى الحق الاقتصادي الذي يحمى بالوسائل القانونية، وفي نفس الوقت هو جزء الملكية الفكرية للمؤلف وشخصيته الإنسانية؛ مما يخرج عن نطاق المصلحة المادية، وكل شيء له قيمة أعلى من الملكية المادية ويوجد خارج الشخصية يمثل الحق المعنوي^{١٧}.

فقد حرص المنظم السعودي على ضرورة تعويض المتضرر جراء الاعتداء على حقوقه الفكرية والأدبية؛ فقد خولا للمتضرر الحق في المطالبة بالتعويض كوسيلة رادعة، وقد أوضح المنظم السعودي في المادة (١١٩) من نظام المعاملات المدنية والتي نصت على أنه "لا تخل المسؤولية المدنية بالمسؤولية الجزائية، ولا تأثير للعقوبة في تحديد نطاق المسؤولية المدنية وتقدير التعويض"^{١٨}.

وبالتالي تتجلى حماية العمل الإبداعي في النظام السعودي في شمولها للجانبين المادي والمعنوي؛ حيث يمثل المصنف حقًا اقتصاديًا وأدبيًا يعكس شخصية المؤلف، وقد جاء المنظم السعودي بإتاحة الفرصة للمتضرر بالمطالبة بجبر الضرر سواء كان اقتصاديًا أو أدبيًا، دون أن يؤثر ذلك على المسؤولية الجزائية للمعتدي.

كما وضع المنظم السعودي التعويض عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية عن طريق المادة (٢٢) من نظام حماية حقوق المؤلف والتي نصت على أنه "يجوز للجنة أن تقرر تعويضًا ماليًا لصاحب حق المؤلف المعتدى عليه الذي يتقدم بالشكوى، ويكون التعويض متناسبًا مع حجم الاعتداء والضرر الذي لحق به"^{١٩}؛ وتوضح المادة السابقة أن المنظم أجاز للجنة المختصة للنظر في المخالفات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا النظام بتقرير تعويضًا ماليًا للمؤلف لما ترتب عليه من ضرر نتيجة الاعتداء على حقوقه الفكرية، وذلك لما يحققه التعويض من جبرًا للخاطر

^{١٦} إيمان نصر ذكي السيد، التعويض المستحق للمؤلف عن الاعتداء على مصنفه الإلكتروني، مرجع سابق، ص ١٣٥.
^{١٧} المرجع السابق، ص ٢٨٢.

^{١٨} المادة (١١٩) من نظام المعاملات المدنية، مرسوم ملكي رقم (م/١٩١) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٩ هـ.

^{١٩} المادة (٢٢) من نظام حماية حقوق المؤلف، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤١ بتاريخ ٢ رجب ١٤٢٤ هـ، المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٣٦ وتاريخ ١٤٣٩/١٠/١٩ هـ.

المضرور، بالإضافة إلى وسيلة رادعة لكل من تسول له نفسه للاعتداء على حقوق الغير بأي صورة من صور الاعتداء.

وعلى النطاق الدولي جاءت الاتفاقيات العالمية والدولية تقرر بضرورة تعويض المؤلف أو صاحب الحق بمبلغ مادي عما أصابه من أضرار نتيجة الاعتداءات على حقوقه الفكرية، فقد جاءت اتفاقية تريبس بتوضيح التعويضات من خلال المادة (٤٥) والتي نصت على:

(١) للسلطات القضائية صلاحية أن تأمر المعتدي بأن يدفع لصاحب الحق تعويضات مناسبة عن الضرر الذي لحق به بسبب التعدي على حقه في الملكية الفكرية من جانب متعد يعلم أو كانت هناك أسباب معقولة تجعله يعلم أنه قام بذلك التعدي.

(٢) وللسلطات القضائية أيضاً صلاحية أن تأمر المعتدي بأن يدفع لصاحب الحق المصروفات التي تكبدها والتي يجوز أن تشمل أتعاب المحامي المناسبة، وفي الحالات الملائمة، يجوز للبلدان الأعضاء تخويل السلطات القضائية صلاحية أن تأمر باسترداد الأرباح أو دفع تعويضات مقرر سلفاً حتى حين لا يكون المعتدي يعلم أو كانت لديه أسباب معقولة تجعله يعلم أنه قام بذلك التعدي.^{٢٠}

ومما سبق يتضح أن كلاً من الاتفاقيات الدولية و الأنظمة الوطنية قد أعطت الحق في التعويض مكانة هامة لضمان الحماية الفعالة للملكية الفكرية، فقد أرسيت اتفاقية تريبس إطاراً عاماً يمنح السلطات القضائية صلاحية تقدير التعويض المناسب ومنع الضرر، بالإضافة إلى إلزام المعتدي بتحمل المصروفات واسترداد الأرباح في بعض الحالات، وبتبني النظام السعودي هذا المبدأ من خلال نصوص واضحة تتيح لصاحب الحق المعتدى عليه الحصول على تعويض عادل يتناسب مع حجم الاعتداء والضرر، وهذا يعكس توافقاً على المستويين الدولي والوطني، في اعتبار التعويض أداة هامة لحماية المصالح المادية والمعنوية للمؤلف.

ثالثاً: شروط المطالبة بالتعويض

يعد الابتكار المعيار المميز لحقوق المؤلف والشرط الرئيسي لاستحقاق الحماية القانونية، ولا يلزم الابتكار أن يكون العمل جديداً في جملته وتفصيله، إنما المراد منه أن يظهر المصنف الفكري بطابع يبرز شخصية مؤلفه ومعبراً عنها ومتسماً بالجدة والتميز.^{٢١}

إن قانون حماية حقوق المؤلف يشترط لانعقاد مثل هذه التصرفات أن تكون مكتوبة، وأن يحدد فيها صراحة وبالتفصيل كل حق على حدة يعد محلاً للتصرف، مع ضرورة بيان نطاق هذا الحق، والغرض منه والنطاق الزمني لاستغلاله، وطريقة استغلاله، فإن طرق النشر الإلكتروني الرقمي المتطور، قد تكون سبباً في الحد من مكناات الحق المالي للمؤلف، أو قد تظهر عدم تعادل بين القيم المتبادلة بحيث يحصل عليه المؤلف من حق مالي لا يتناسب مطلقاً مع الأرباح التي يجنيها الناشر الإلكتروني بمناسبة استغلاله للحق المالي للمتنازل عنه.^{٢٢}

^{٢٠} المادة (٤٥) من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والمعرفة باسم تريبس.

^{٢١} مها بنت مخلص العتيبي، الابتكار في حقوق الملكية الأدبية والفنية، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م٢٩، ع٤٤، (٢٠٢١)، ص٥٥.

^{٢٢} كوثر مازوني؛ ومبروك لمشونشي، نطاق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، مج٩، ع٣٤، (٢٠٢٢)، ص١٢٨١.

والجدير بالذكر أنه من أجل الحصول على براءة الاختراع، فإن الابتكار يجب أن تتوفر فيه شروط أساسية في مقدمتها أن تكون الفكرة جديدة والتطبيق جديد، والأصالة، وقابلية التحول إلى جهاز نافع أو طريقة محددة للقيام بالأعمال، وأن لا يكون الابتكار مجرد تحسين تدريجي بدرجة كبيرة، وهذا ما يستطیع أن يميزه المهني الماهر عند تقييم الابتكار في مرحلة طلب البراءة، ويكون ذلك من مسؤولية الجهة الرسمية المانحة للبراءة أن تقارنه مع الابتكارات أو المعارف أو الطرق الحالية، كما يكون مسؤولية المبتكر أن يوضح ابتكاره بالمقارنة مع الفن السابق أو المعرفة السابقة عليه^{٢٣}.

ومما سبق يتضح أن الابتكار يشكل حجر الأساس لاستحقاق الحماية القانونية في مجالات حقوق المؤلف وبراءات الاختراع، فهو المعيار الذي يميز العمل الإبداعي ويعكس شخصية صاحبه؛ مما يبرر منحه الحقوق المادية والمعنوية، ومع ذلك فقد تؤثر طرق النشر الإلكتروني الحديثة على القيمة الاقتصادية لهذه الحقوق، خاصة إذا لم يتم تنظيم التعامل معها بعقود واضحة ومكتوبة تحدد نطاق الاستغلال وشروطه.

وقد أوضح المنظم السعودي التعويض عند سحب المصنف من خلال المادة (١٠) من نظام حماية حقوق المؤلف والتي نصت على أنه "يلتزم المؤلف بالامتناع عن أي عمل من شأنه تعطيل استغلال الحق المأذون به للغير، ومع ذلك يجوز للمؤلف سحب مصنفه من التداول، أو تعديله، أو حذفه منه، أو الإضافة إليه، بعد الاتفاق مع المأذون له بمباشرة الحق، وفي حالة عدم الاتفاق يلزم المؤلف بتعويض المأذون له بمباشرة الحق، وفق ما تحدده اللجنة"^{٢٤}

وكما أوضح المنظم السعودي في المادة (٢٩) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية حقوق المؤلف والتي نصت على أنه "لصاحب حق المؤلف أو من يمثله حق المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به جراء الاعتداء على أي من حقوقه التي يحميها النظام أمام المحكمة المختصة"^{٢٥}.

ومما سبق ذكره يتضح أن المنظم السعودي قد أقر مبدأ التعويض كآلية لحماية التوازن بين حقوق المؤلف وحقوق المأذون لهم باستغلال المصنف؛ حيث يضمن ذلك للمؤلف حرية التصرف في مصنفه، بما في ذلك سحبه أو تعديله دون الإضرار بالمصالح المشروعة للغير، وقد أتاح النظام ولائحته التنفيذية لصاحب الحق أو من يمثله المطالبة بالتعويض أمام الجهة القضائية المختصة عن أي ضرر ناتج عن الاعتداء على حقوقه المحمية، وهذا يعكس حرص المنظم السعودي على تحقيق العدالة وضمان الحقوق في بيئة الإبداع والنشر.

^{٢٣} نجم عبود نجم، إدارة اللاملموسات: إدارة ما لا يقاس، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، (٢٠١٩)، ص٢٧٨.

^{٢٤} المادة (١٠) من نظام حماية حقوق المؤلف، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤١ بتاريخ ٢ رجب ١٤٢٤ هـ، المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٣٦ وتاريخ ١٩/١٠/١٤٣٩ هـ.

^{٢٥} المادة (٢٩) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية حقوق المؤلف، الصادرة بقرار معالي وزير الثقافة والأعلام رقم (م/١٦٨٨/١٠) وتاريخ ١٠/٤/١٤٣٥ هـ، والمعدل بقرار معالي وزير الثقافة والأعلام رقم (م/و/١٦٤٠) وتاريخ ١٥/٥/١٤٣٦ هـ، والمعدلة بقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للملكية الفكرية رقم (٢٠١٩/٨/٤) وتاريخ ٤/٩/١٤٤٠ هـ، ورقم (٢٠٢٢/٣١/٣) وتاريخ ١٧/١١/١٤٤٣ هـ.

وقد جاءت المادة (٦ ثانيًا) من اتفاقية برن بتوضيح الحقوق المعنوية للمؤلف، والتي نصت على:

١. بغض النظر عن الحقوق المالية للمؤلف، بل وحتى بعد انتقال هذه الحقوق، فإن المؤلف يحتفظ بالحق في المطالبة بنسبة المصنف إليه، وبالاعتراض على كل تحريف أو تشويه أو أي تعديل آخر لهذا المصنف أو كل مساس آخر بذات المصنف يكون ضارًا بشرفه أو بسمعته.
٢. الحقوق الممنوحة للمؤلف بمقتضى الفقرة (١) السابقة تظل محفوظة بعد وفاته، وذلك على الأقل إلى حين انقضاء الحقوق المالية، ويمارس هذه الحقوق الأشخاص أو الهيئات المصرح لها من قبل تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها، ومع ذلك، فإن الدول التي لا يتضمن تشريعها المعمول به، عند التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها، نصوصًا تكفل الحماية بعد وفاة المؤلف لكل الحقوق المنصوص عليها في الفقرة السابقة، يكون لها الحق في النص على أن بعض هذه الحقوق لا يحتفظ بها بعد وفاة المؤلف.
٣. وسائل الطعن للمحافظة على الحقوق المقررة في هذه المادة يحددها تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها.^{٢٦}

ومما سبق يتضح أن اتفاقية برن قد أعطت الحقوق المعنوية للمؤلف مكانة متميزة ومستقلة عن الحقوق المالية؛ حيث أكدت على حقه في نسبة المصنف إليه وحماية المصنف من أي تشويه أو تحريف قد يضر بسمعته، حتى بعد انتقال الحقوق المالية للغير، كما امتدت تلك الحماية لما بعد وفاة المؤلف، مع ترك المساحة للدول الأعضاء لتنظيم مدى استمرارها وفقًا للنظم القانونية الوطنية.

رابعًا: دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية

مواكبة للتطور التكنولوجي المذهل في عالم الإلكترونيات وشبكات المعلومات، وما نتج عنها من وسائل حديثة للنشر الإلكتروني توسعة مسألة الاعتداء على المصنفات المحمية، مما دفع المنظم إلى تجريم ذلك بما يكفل حماية فعالة ضد أي اعتداء على حقوق المؤلف، وتقع المسؤولية على عاتق الشخص الذي قام بالنشر غير المشروع للمصنف عبر الشبكة، إذا توفر لدى الجاني العلم بأن المصنف الذي يقوم بنشره محمي، واتجهت إرادته إلى هذا النشر غير المشروع.^{٢٧}

فاهتمت الهيئة السعودية للملكية الفكرية بتصميم وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، كما قامت بالتوعية بأهمية الملكية الفكرية وحماية حقوقها، واهتمت بإبداء الآراء في شأن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، واقتراح الأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وتعزيز الاستفادة من الملكية الفكرية لبناء اقتصاد متقدم قائم على المعرفة، كما عملت على إنشاء قواعد للمعلومات في مجال عمل الهيئة وتبادل المعلومات مع الجهات المحلية والإقليمية والعالمية، وتسجيل حقوق الملكية الفكرية ومنحها وثائق الحماية وإنفاذها، بالإضافة إلى أنها تمثل المملكة في المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بحقوق الملكية الفكرية والدفاع عن مصالحها، وتوفر

^{٢٦} المادة (٦ ثانيًا) من اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، وثيقة باريس المؤرخة ٢٤ يوليو/ تموز ١٩٧١ والمعدلة في ٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٩.

^{٢٧} صوفيا بومينية، النشر الإلكتروني والحقوق الرقمية، مجلة الفقه والقانون، ٥٢٤، (٢٠١٧)، ص ٣٤.

المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وإتاحتها للجمهور، ومتابعة تنفيذ الالتزامات المترتبة على انضمام المملكة إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية^{٢٨}.

ومما سبق نستنتج أن الهيئة السعودية للملكية الفكرية أولت اهتمام كبير لحماية حقوق الملكية الفكرية؛ مما يساعدها على مواكبة التطور التكنولوجي والحد من الانتهاكات التي قد تؤثر على المصنفات المحمية في البيئة الرقمية، كما تتيح هذه الحماية للمؤلف أو صاحب الحق المطالبة بالتعويض عن أي اعتداء على حقوقه؛ حيث يتجاوز تجريم النشر غير المشروع العقوبات الجنائية ليشمل التعويض المدني الذي يهدف إلى جبر الضرر، بالإضافة إلى أن الجهود التي تبذلها الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تطبيق استراتيجيات الحماية وتعزيز نفاذ الحقوق، تشكل نطاقاً متكاملاً يضمن لصاحب الحق الفكري حماية فعالة.

والجدير بالذكر أن المنظم السعودي لا يستوجب التسجيل لحماية حق المؤلف، فأى مصنف يتمتع بالإضافة الابتكارية وتم إخراجها كقالب مادي فهو متمتع بالحماية القانونية دون الحاجة إلى أي إجراء آخر؛ إلا أنه بعد تأسيس الهيئة السعودية للملكية الفكرية استحدثت الهيئة نظام التسجيل الاختياري لحق المؤلف؛ الذي يهدف إلى توفير مزيد من الحماية عبر منح المؤلف وثيقة ثبوتية تقضي بملكية المؤلف لهذا المصنف، وهذه المبادرة لا تتنافى مع كون المنظم السعودي لم يستلزم إجراءات لمنح الحماية القانونية، فجميع المصنفات التي تصح أن تكون محلاً لحق المؤلف هي محمية بموجب النظام ولا يجوز التعدي عليها شريطة أن تكون ذات طابع ابتكاري وأن يكون قد تم إخراجها في قالب مادي ولا عبرة بكونها لا تزال فكرة^{٢٩}.

وقد أوضح المنظم السعودي كيفية ضبط المخالفات في المصنفات الإلكترونية وذلك من خلال المادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية حقوق المؤلف والتي نصت على "يكون ضبط ما يقع من مخالفات لأحكام النظام واللائحة في المواقع الإلكترونية في شبكة الإنترنت العالمية وفق ما يلي:

١- شكوى مقدمة من أصحاب الحقوق أو من يمثلهم، على أن تتوافق مع شروط قيدها لدى الهيئة وفق النماذج المعدة لذلك.

٢- بناء على البلاغات الواردة إلى الهيئة وفق النماذج المعدة لذلك.

٣- رصد الإدارة المختصة للمواقع الإلكترونية في شبكة الإنترنت العالمية التي يحتمل وجود اعتدائها على حق المؤلف وفق ما يتوفر من دلائل أولية^{٣٠}.

كما تستطيع الجهات الرقابية المسؤولة وفق القوانين ممارسة الرقابة الإلكترونية تجاه العديد من الأنشطة الرقمية ومن بينها متابعة الواقع الإلكتروني وذلك بمتابعة عمليات الدخول والخروج من المواقع والمنصات الرقمية

^{٢٨} الموقع الرسمي للهيئة السعودية للملكية الفكرية، تم الدخول على الموقع بتاريخ ٢٠٢٥/٨/١٨ من خلال الرابط التالي: <https://www.saip.gov.sa/about/brief>

^{٢٩} مها بنت مخلد العتيبي، الابتكار في حقوق الملكية الأدبية والفنية، رسالة ماجستير غير منشورة، مرجع سابق، ص ٥١٢.

^{٣٠} المادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية حقوق المؤلف، الصادرة بقرار معالي وزير الثقافة والأعلام رقم (م/١٦٨٨/١) وتاريخ ١٤٣٥/٤/١٠هـ، والمعدل بقرار معالي وزير الثقافة والأعلام رقم (م/١٦٤٠) وتاريخ ١٤٣٦/٥/١٥هـ، والمعدلة بقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للملكية الفكرية رقم (٢٠١٩/٨/٤) وتاريخ ١٤٤٠/٩/٤هـ، ورقم (٢٠٢٢/٣١/٣) وتاريخ ١٤٤٣/١١/١٧هـ.

للحفاظ على الواقع الأمني والمعلوماتي من أي تهديدات سيبرانية تهدد النظام العام، وتحقيق التوازن بين حماية الحقوق والحريات كمصلحة خاصة وحق المجتمع في الأمن ومنع الجريمة كمصلحة عامة^{٣١}.

وقد أوضح المنظم السعودي حق المؤلف في المطالبة بحقوقه في المادة (١/٨) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية حقوق المؤلف والتي نصت على أنه "يحق لأي مؤلف شريك في أي مصنف أن يطلب منفردًا اتخاذ الإجراءات التحفظية عند وقوع أي اعتداء على حق المؤلف، كما يكون له الحق منفردًا في المطالبة بنصيبه من التعويض عن الضرر الذي لحق به"^{٣٢}.

ومما سبق ذكره يتضح أن المنظم السعودي قد استجاب بفاعلية للتحديات التي فرضها التطور التكنولوجي ووسائل النشر الإلكتروني الحديثة؛ من خلال تجريم الاعتداءات الرقمية على المصنفات المحمية، كما أكد على أن الحماية القانونية تُمنح تلقائيًا لكل عمل ابتكاري تم إخراجها في قالب مادي، دون اشتراط إجراءات شكلية مسبقة.

كما عززت الهيئة السعودية للملكية الفكرية هذه الحماية عبر إقرار نظام التسجيل الاختياري الذي يمنح المؤلف سندًا رسميًا يثبت ملكيته للمصنف، بالإضافة إلى تمكين الجهات الرقابية من متابعة البيئة الرقمية لحماية النظام العام، وبذلك يحقق الإطار القانوني السعودي توازنًا بين حماية حقوق المؤلف كمصلحة خاصة وضمان الأمن السيبراني كمصلحة عامة، مع تمكين المؤلفين من المطالبة بحقوقهم واتخاذ الإجراءات التحفظية في حال وقوع أي اعتداء.

^{٣١} صلاح الدين رجب فتح الباب، أثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي على النظام العام، الفكر الشرطي، مج ٣٣، ع ١٣١، (٢٠٢٤)، ص ٩٩.

^{٣٢} المادة (١/٨) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية حقوق المؤلف، الصادرة بقرار معالي وزير الثقافة والأعلام رقم (م/١٦٨٨/١) وتاريخ ١٤٣٥/٤/١٠هـ، والمعدل بقرار معالي وزير الثقافة والأعلام رقم (م/١٦٤٠) وتاريخ ١٤٣٦/٥/١٥هـ، والمعدلة بقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للملكية الفكرية رقم (٢٠١٩/٨/٤) وتاريخ ١٤٤٠/٩/٤هـ، ورقم (٢٠٢٢/٣١/٣) وتاريخ ١٤٤٣/١١/١٧هـ.

المطلب الثاني

التعويض عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية في القانون الأمريكي والفرنسي

أدى النمو السريع لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت، ومشاكل تنظيمها القانوني، إلى البحث عن حلول لمكافحة هذه الأعمال غير القانونية، وقد تم وضع آليات فعالة لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية، لا سيما من خلال إلزام مزودي خدمات الإنترنت بالكشف عن معلومات سرية حول منتهكي حقوق الطبع والنشر المزعومين، ونقل هذه البيانات إلى السلطات المختصة.³³

وفي البيئة الرقمية، تُعدّ جميع حقوق الملكية الفكرية أكثر عرضة للانتهاك مقارنةً بالبيئة التقليدية، إلا أن حق التأليف والنشر هو الأكثر عرضة للانتهاك، ولذلك، فإن أحد أكبر تحديات حماية حق التأليف والنشر في العصر الرقمي يكمن في مسألة الانتهاك، مما يحتم على واضعي التشريعات مواكبة قانون حماية حقوق الطبع والنشر لمواجهة هذه التحديات التي ازدادت في العصر الرقمي، حيث أصبح انتهاك حقوق الطبع والنشر سهلاً على نطاق واسع، مما يجعل من الصعب اكتشافه، والسبب أن الإنترنت يضم مليارات المستخدمين، وبنقرة واحدة فقط، يمكن لعدد لا يُحصى من المستخدمين الوصول إلى نسخ على الشبكة، ويمكن إجراء عملية النسخ بسرعة وبسرية دون أن يتمكن أحد من اكتشافها ومنعها.³⁴

وتتمثل التعويضات القانونية عن حقوق الملكية الفكرية في الحماية من الانتهاك مع تعويض الضرر، فإذا قام شخص ما بأحد الأنشطة التي تُعدّ انتهاكاً لحقوق الغير، فإنه يعدّ مُنتهكاً، ويتحتم عليه تعويض الضرر، كما يُحاسب الشخص على مساعدة شخص آخر على الانتهاك، وهو ما يسمى بالانتهاك المُساهم، والذي يحدث عندما يُساهم شخص ما مساهمة مادية في الانتهاك المباشر لشخص آخر، من خلال مساعدة المُنتهك بأي شكل من الأشكال، وهناك أيضاً المسؤولية التبعية، والتي تحدث عندما يستفيد شخص ما مالياً من انتهاك شخص آخر، وكان بإمكانه منع حدوث هذا الانتهاك من البداية.³⁵

التعويض عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية في القانون الفرنسي

ما يواجه أصحاب الحقوق صعوبة في جمع الأدلة المتعلقة بانتهاك ملكيتهم الفكرية، فبالإضافة إلى إجراءات الحجز الرامية إلى تجميد السلع المزعوم انتهاكها، يمكن لأصحاب الحقوق أيضاً طلب إجراءات لجمع وتأمين الأدلة المتعلقة بالانتهاك، ووفقاً للمادة ٦ من توجيه الإنفاذ، إذا كان صاحب الحق على علم بأدلة تقع تحت سيطرة المدعى

³³ Kharchenko, O., Kronda, O., Kryvosheyina, I., & Zerov, K. (2021). Protection of intellectual property rights on the Internet: New challenges. *Amazonia Investiga*, 10(41), 224-236. P. 225.

³⁴ Thuy, L. T. B. (2020). PROTECTION OF COPYRIGHT IN THE DIGITAL ENVIRONMENT IN VIET NAM. WIPO-WTO Colloquium Papers, 2020, Special Edition. P. 223

³⁵ Atanasova, I. (2019). Copyright infringement in digital environment. *Economics & Law*, 1(1), 13-22. P. 17.

عليه، فعليه أن يطلب من المحكمة إصدار أمر يُلزم المدعى عليه بتقديم هذه الأدلة، وفي فرنسا، يُنفذ الأمر بواسطة مُحضر قضائي، برفقة خبير.³⁶

تعد دعوى الانتهاك بمثابة إجراء قانوني يسمح لصاحب حقوق الملكية الفكرية والتي تتمثل في العلامة التجارية، براءة الاختراع، التصميم، حقوق الطبع والنشر، إلخ بمقاضاة أي طرف يستغل حقوقه دون تصريح، وبشكل الانتهاك انتهاكاً مباشراً للحقوق الحصرية الممنوحة بموجب القانون، وقد يؤدي إلى عقوبات مدنية وجنائية، حيث يحصل صاحب الحق الأصلي على تعويضات تغطي الخسائر الاقتصادية، والأضرار المعنوية، والأرباح غير العادلة التي حققها المخالف وفقاً للمادة 3-1-331 L. من قانون الملكية الفكرية الفرنسي، وفي حالات الانتهاك المتعمد، قد تُطبق عقوبات جنائية أيضاً، وتصل العقوبة إلى السجن لمدة ٤ سنوات وغرامة قدرها ٤٠٠,٠٠٠ يورو لانتهاك العلامة التجارية أو براءة الاختراع وذلك وفق المادتين 9-716 L. و 14-615 L. من قانون حماية الملكية الفكرية، كما تصل العقوبة إلى السجن لمدة ٣ سنوات وغرامة قدرها ٣٠٠,٠٠٠ يورو لانتهاك حقوق الطبع والنشر وفق المادة 2-335 L. من قانون حماية الملكية الفكرية، وتخضع دعوى انتهاك الملكية الفكرية لأحكام مختلفة من قانون الملكية الفكرية الفرنسي (CPI)، وذلك وفق الحقوق المحددة وتنقسم تلك الأحكام إلى:

- قانون العلامات التجارية

- تحظر المادة 2-713 L. من قانون الملكية الفكرية الفرنسي إعادة إنتاج أو استخدام أو تقليد علامة تجارية مُسجلة دون تصريح.
- وتُحدد المادة 4-716 L. من قانون الملكية الفكرية الفرنسي عقوبات انتهاك العلامة التجارية.

- قانون براءات الاختراع

- توضح المادة 3-613 L. من قانون براءات الاختراع الأفعال التي تُشكل انتهاكاً لبراءة الاختراع
- وتفصل المادة 1-615 L. من قانون براءات الاختراع عقوبات انتهاك براءة الاختراع.

- قانون التصميم والنماذج

- تُجرم المادة 4-513 L. من قانون براءات الاختراع الاستخدام غير المُصرّح به لتصميم أو نموذج محمي.
- تحدد المادة 1-521 L. من قانون براءات الاختراع العقوبات المُطبقة في حالات انتهاك التصميم.

- حقوق الطبع والنشر والمُجاورة

- تحظر المادة 4-122 L. من قانون براءات الاختراع إعادة إنتاج أو تمثيل أي عمل دون إذن المؤلف
- كما تنص المادة 2-335 L. من قانون براءات الاختراع على عقوبات جنائية في حالات انتهاك حقوق الطبع والنشر.

³⁶ Nicolas Bronzo. Remedies for Intellectual property rights infringement in France and Europe: have we gone too far? Second Property Remedies Discussion Forum Aix-en-Provence, Russel L. Weaver; François Lichere, Jun 2014, Aix-en -Provence, France. P. 4.

- أسماء النطاقات والعلامات المميزة الأخرى: إذا كان استخدام اسم نطاق أو اسم شركة أو اسم تجاري ينتهك حقاً محمياً سابقاً، يُمكن أيضاً النظر في دعوى المنافسة غير العادلة إلى جانب دعوى انتهاك براءة اختراع بشرط ثبوت انتهاك واضح.

وجدير بالذكر أنه من بين الدعاوى المدنية المتاحة أنه يمكن للمحكمة أن تأمر بأي إجراء متناسب يهدف إلى منع أو إنهاء انتهاك لحقوق الملكية، ولا سيما في العصر الرقمي، مع فرض غرامة في حال عدم الامتثال، وتنص المادة الجديدة (L. 152-5) من قانون التجارة الفرنسي على أنه بدلاً من الإجراءات التي تسمح بوقف انتهاك السر التجاري، ويجوز للمحكمة، بناءً على طلب المخالف، أن تأمر بدفع تعويض للضحية، وفي هذه الحالة، يتعين على المخالف إثبات (أ) أنه لم يكن يعلم أن السر قد تم الحصول عليه بطريقة غير مشروعة؛ (ب) وأن إجراءات الحظر أو الأمر القضائي ستسبب للمخالف ضرراً غير متناسب؛ ويُحدد مبلغ هذا التعويض، وبالمثل، ينص البند L. 152-6§ على منح تعويضات تُقدّر بناءً على:

- العواقب الاقتصادية السلبية لانتهاك السر التجاري
 - الضرر المعنوي
 - الأرباح التي حققها المنتهك، بما في ذلك المكاسب من خلال الاستثمارات الفكرية والملموسة والترويجية نتيجةً للانتهاك.³⁷
- كما نصت المادة (L331-1-3) من قانون الملكية الفكرية الفرنسي حجر الأساس لتحديد التعويض المناسب عن انتهاك الملكية الفكرية الرقمية، ويحدد النص القانوني بوضوح المعايير التي يجب على القضاة اعتبارها عند تحديد تكلفة الأضرار والفوائد، وتنقسم إلى:³⁸
- **العواقب الاقتصادية السلبية:** حيث يأخذ القاضي في الاعتبار الخسارة التي تكبدها الطرف المتضرر والأرباح التي فقدها، ويشمل ذلك أي خسارة مالية مباشرة أو غير مباشرة ناجمة عن التقليد
 - **الفوائد التي يجنيها الطرف المنتهك:** حيث تُؤخذ أيضاً في الاعتبار الأرباح التي حققها الطرف المخالف من خلال أفعاله غير القانونية، والهدف هو منع المخالف من تحقيق أي مكاسب مالية من الانتهاك
 - **الضرر المعنوي:** حيث يجب على القاضي مراعاة الضرر المعنوي الذي لحق بصاحب الحقوق، ويشمل ذلك الإضرار بسمعة العمل أو المؤلف أو الفنان، وهو عنصر مهم في التعويض
 - بالإضافة إلى العوامل الأساسية المذكورة أعلاه، قد يأخذ القاضي في الاعتبار عناصر أخرى عند تحديد التعويض:

³⁷ Danis, 2022. *Trade secrets better protected by French law and by the courts.* <https://www.august-debouzy.com/en/blog/1258-trade-secrets-better-protected-by-french-law-and-by-the-courts>

³⁸ legifrance.gouv. (2025). *Code de la propriété intellectuelle.* Retrieved from https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000006278958

- **خطورة الخطأ:** كلما زادت خطورة الانتهاك، زاد التعويض، على سبيل المثال، قد يؤدي التزوير الذي يتم على نطاق واسع وبشكل منظم إلى عقوبات أشد
 - **سوء نية المخالف:** إذا كان المخالف مدركاً تماماً لانتهاكه حقوق الآخرين وأصر على أفعاله عمداً، فقد يؤثر ذلك على قرار القاضي ويزيد من قيمة التعويض.
- يحدد النص القانوني بوضوح المعايير التي يجب على القضاة اعتبارها عند تحديد تكلفة الأضرار والفوائد، وفق المادة (L331-1-3) من قانون الملكية الفكرية الفرنسي وتنقسم تلك المعايير إلى:³⁹

١. العواقب الاقتصادية السلبية لانتهاك الحقوق:

- عند انتهاك الحقوق مثل التعدي على حقوق النشر أو براءات الاختراع، فإن الطرف المتضرر أو مالك الحق الفكري لا يتمكن من الاستفادة الاقتصادية منها، وقد يؤدي ذلك إلى عدم قدرته على تحقيق أرباح أو حتى الاستمرار في المنافسة
- كما أن تلك المخافة قد تتسبب في حرمان صاحب الحق من الحصول على فرص استثمارية أو دخل كان من الممكن تحقيقه لو لم يتم انتهاك حقه

٢. **العواقب المعنوية:** كمال يراعي القضاة أن الانتهاك لا يسبب فقط أضراراً اقتصادية، بل أيضاً أضراراً معنوية لصاحب الحق، مثل الإضرار بسمعة المُنتهَك أو القضاء على فرصه الإبداعية، حيث تؤخذ هذه الأضرار المعنوية في الاعتبار عند المطالبة بالتعويض.

٣. **التعويض القضائي:** يلتزم القضاة بإنصاف صاحب الحق، حيث أنه إذا لجأ المتضرر إلى القضاء، يمكن للمحكمة أن تلزم الطرف المخالف بدفع تعويض، هذا التعويض قد يكون بديلاً عن الأضرار المادية والمعنوية التي سببها المخالف لصاحب الحق، كما أن التعويض الذي يتم الحكم به قد يكون أعلى من قيمة الرسوم المعتادة، لأنه يشمل أيضاً الأضرار المادية والمعنوية، بينما يتم حساب التعويض عن الضرر المعنوي بشكل منفصل، فهو لا يدخل ضمن هذه الحسابات التعويضية المادية

تتناول المادة L. 331-1-4 من قانون الملكية الفكرية الفرنسي الحقوق المجاورة (droits voisins)، وهي حقوق تتعلق بحقوق الطبع والنشر وتطبق على أشخاص مثل الفنانين ومنتجي التسجيلات الصوتية، ومنتجي الفيديو، وهيئات البث الإذاعي والتلفزيوني، وتحدد هذه المادة آليات تعويض انتهاك هذه الحقوق المجاورة، حيث تمنح المحاكم الفرنسية سلطة فرض عقوبات على من ينتهكون هذه الحقوق، ومن أبرز أحكامها:⁴⁰

³⁹ Justice.Pappers. (2025). Article L331-1-3 du Code de la propriété intellectuelle. Retrieved from https://justice.pappers.fr/loi/LEGITEXT000006069414/article/LEGIARTI000028716676?utm_source

⁴⁰ Dalloz.fr. (2025). Code de la propriété intellectuelle. Retrieved from https://www.dalloz.fr/documentation/Document?id=CODE_CPPI_ARTI_L331-1-3&scrl=CPPI008882&FromId=CODES_SECS_CPPI_TALPHA

- **التعويض عن الخسائر:** تتيح هذه المادة للمحكمة تقدير التعويض بناءً على عدة عوامل، منها الأرباح التي حققها المنتهك، والخسائر التي تكبدها صاحب الحق، والضرر المعنوي.
 - **المصادرة:** يتاح للمحكمة أن تقوم بمصادرة الأرباح التي حققها المنتهك بسبب استغلال حقوق الغير
 - يمكن للمحكمة أن تأمر باتخاذ إجراءات تتعلق بتحسين سمعة المتضرر من خلال نشر الحكم في المجالات أو عبر وسائل الاتصال العامة على الإنترنت، وذلك لتخفيف الضرر المعنوي
 - **التدابير الاحترازية:** تُخَوِّل هذه المادة المحكمة اتخاذ تدابير لمنع الضرر، من خلال حجب المحتوى المُنتهك على الإنترنت أو مصادرة الأصول المصرفية للمُخالف.
 - وفقاً للمادة 3-1-331 L. من القانون الفرنسي لحقوق الملكية الفكرية يتم تقييم الأضرار التي نتجت عن انتهاك الملكية الفكرية، من خلال النظر في عدد العوامل:⁴¹
 - **العواقب الاقتصادية السلبية:** وتشمل الأضرار التي يتكبدها صاحب الحق، مثل الأرباح الضائعة والأرباح التي حققها المُنتهك.
 - **الأذى المعنوي:** ويتمثل في الخسائر المعنوية التي يتكبدها الشخص المعتدى عليه نتيجة انتهاك حقه، والتي تتعلق بالسمعة، وفقدان الفرص الإبداعية
 - **المكاسب التي حصل عليها المخالف:** وتتضمن الأرباح التي حصل عليها بشكل غير مستحق من خلال استغلال حقوق الغير، علاوة على تكاليف الترخيص التي كان يجب عليه تقديمها للحصول على الحق بشكل قانوني
 - **التعويض البديل:** تنص المادة أيضاً على أنه يجوز للقاضي أن يقوم بمنح اصحاب الحق المسلوب تعويض إجمالي عن كافة الخسائر
- وعليه فقد أقرت المادة 2-335L على أن استغلال أو نسخ أي من الكتابات، أو المؤلفات الموسيقية، والرسومات، أو أي عمل آخر، سواء كان تناظري أو رقمي يعد انتهاكاً للحقوق الفكرية، وتكون عقوبتها السجن وتعويض بقيمة ٣٠٠٠٠٠ يورو للمحاكمة في فرنسا.⁴²
- كما حددت المادة 14-716 L من قانون الملكية الفكرية الفرنسي التعويضات عن انتهاك العلامة التجارية، وهي تُشبه المادة 3-1-331 L التي ناقشناها سابقاً، ولكنها تُطبق على العلامات التجارية بدلاً من حقوق الطبع والنشر، وتُرسى هذه المادة المبادئ التي يجب على المحاكم الفرنسية اتباعها عند تحديد التعويضات عن انتهاك العلامة

⁴¹ testu-avocat. (2025). La méthode de calcul des dommages et intérêts au titre de la contrefaçon de droits d'auteur. Retrieved from <https://www.testu-avocat.fr/droit-auteur-avocat-bordeaux/les-sanctions-de-l-atteinte-aux-droits-d-auteur>

⁴² Legifrance. (2025). Code de la propriété intellectuelle. Retrieved from https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000032655082

التجارية، والهدف هو ضمان أن يكون التعويض عادلاً وشاملاً، بحيث يغطي الأضرار المادية والمعنوية على حد سواء، ويحرم المنتهك من أي مكاسب غير مشروعة، من خلال النظر في:^{٤٣}

- **العواقب الاقتصادية السلبية:** والتي تشمل الأرباح التي خسرها الطرف المتضرر نتيجة انتهاك العلامة التجارية، بالإضافة إلى الخسائر الأخرى المتكبدة
- **الضرر المعنوي:** يجب على القاضي أن يأخذ في الاعتبار الضرر المعنوي الذي لحق بالطرف المتضرر، قد يشمل ذلك الإضرار بسمعة العلامة التجارية أو تشويه صورتها في السوق.
- **أرباح المنتهك:** تُحسب أيضاً الفوائد التي حققها الطرف المتعدي من خلال استخدام العلامة التجارية، ويشمل ذلك أي وفورات في تكاليف الإنتاج والتسويق لم يكن عليه تحملها، مما يضمن عدم استفادة المنتهك من انتهاكه
- **التعويض البديل (Forfaitaire):** بناءً على طلب الطرف المتضرر، يجوز للقاضي أن يمنح مبلغًا إجماليًا كتعويض بديل، يجب أن يكون هذا المبلغ أعلى من الرسوم أو الإتاوات التي كان المنتهك سيدفعها لو حصل على إذن قانوني باستخدام العلامة التجارية، ولا يُغني هذا المبلغ عن التعويض عن الأضرار المعنوية، بمعنى آخر، يجوز للقاضي أن يمنح تعويضًا بديلاً عن الخسائر المادية، بالإضافة إلى تعويض منفصل عن الأضرار المعنوية.

التعويض عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية في القانون الأمريكي

تُعدّ المادة ٥٠٤ من قانون حقوق الطبع والنشر الأمريكي حجر الزاوية في تحديد التعويضات المالية عن انتهاك حقوق الطبع والنشر، وتنص تلك المادة على أن منتهك حقوق الطبع والنشر مسؤول عن دفع إحدى مجموعتين من التعويضات، والتي يختارها مالك حقوق الطبع والنشر:^{٤٤}

- **الأضرار الفعلية وأرباح المنتهك:** تمنح المادة ٥٠٤ (ب) لمالك حقوق الطبع والنشر الحق في استرداد الخسائر الفعلية التي تكبدها، بالإضافة إلى أي أرباح إضافية حققها المنتهك نتيجة للانتهاك.
- **التعويضات القانونية:** حيث يعطي القانون المتضرر الحق في الحصول على التعويض القانوني، فبدلاً من محاولة إثبات الأضرار الفعلية والأرباح، وهو ما قد يكون صعباً، يمكن لمالك حقوق الطبع والنشر أن يختار الحصول على التعويضات القانونية بموجب المادة ٥٠٤ (ج).
- **مبلغ التعويض:** تتراوح التعويضات القانونية عادةً بين ٧٥٠ و ٣٠,٠٠٠ دولار لكل عمل تم انتهاكه، ويحددها القاضي
- **الانتهاك المتعمد:** إذا ثبت أن الانتهاك كان متعمداً، يمكن أن يزيد مبلغ التعويضات القانونية إلى ١٥٠,٠٠٠ دولار لكل عمل

⁴³ Legifrance. (2025). Article L716-14. Retrieved from https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000028716663/2016-06-05

⁴⁴ United States Code, 2023. 504. Remedies for infringement: Damages and profits. Retrieved from https://www.govinfo.gov/content/pkg/USCODE-2023-title17/html/USCODE-2023-title17-chap5-sec504.htm?utm_source

• **الانتهاك غير المتعمد:** في حالات الانتهاك غير المتعمد، يمكن أن يُخفض مبلغ التعويضات إلى ٢٠٠ دولار وبشكل عام يكون منتهك حقوق الملكية الفكرية الرقمية مسؤولاً عن: الأضرار الفعلية التي لحقت بمالك الحقوق وأي أرباح إضافية حققها، وفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة الفرعية (ب)؛ أو الأضرار القانونية، وفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة الفرعية (ج) والأضرار والأرباح الفعلية، ويحق للمالك استرداد الأضرار الفعلية التي لحقت به نتيجةً للانتهاك، وأي أرباح حققها المخالف تُعزى إليه ولم تُؤخذ في الاعتبار عند حساب الأضرار الفعلية، كما يجوز للمالك، في أي وقت قبل صدور الحكم النهائي، أن يختار، بدلاً من التعويضات والأرباح الفعلية، الحصول على تعويضات قانونية عن جميع الانتهاكات المتضمنة في الدعوى، فيما يتعلق بأي عمل واحد، بمبلغ لا يقل عن ٧٥٠ دولارًا أمريكيًا ولا يزيد عن ٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي، حسبما تراه المحكمة عادلاً.^{٤٥}

يجوز للمالك في حالة كسب قضية انتهاك حقوقه الحصول على تعويضات قانونية، حيث يحصل على تعويضات تتراوح قيمتها بين ٧٥٠ و ٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي عن كل عمل مُنتهك، ويعتمد المبلغ الذي يحق للمبدع الحصول عليه على ما إذا كانت التعويضات القانونية للحق الرقمي تُعتبر انتهاكاً بريئاً أو متعمداً، ويُعرّف هذان النوعان من الانتهاك أدناه:^{٤٦}

• **الانتهاك البريء:** إذا استطاع المنتهك إثبات عدم علمه بالنشاط، ولم يكن لديه ما يدعوه للاعتقاد بأنه يُشكل انتهاكاً، فقد تُقرر المحكمة وجود انتهاك بريء، ولن يُعفي صدور حكم بالانتهاك البريء المدعى عليه من المسؤولية عن الانتهاك، ولكنه قد يؤدي إلى تخفيض التعويضات القانونية الممنوحة للمالك إلى ٢٠٠ دولار أمريكي كحد أدنى عن كل عمل مُنتهك.

• **الانتهاك المتعمد:** إذا استطاع مالك الحقوق الرقمية إثبات أن الانتهاك كان متعمداً، يجوز للمحكمة زيادة التعويضات القانونية بحد أقصى ١٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي لكل عمل مُنتهك، ويُعتبر الانتهاك متعمداً إذا كان المُنتهك على علم بأن النشاط يُشكل انتهاكاً.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن استعراض تطور التعويض عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية في القانون الأمريكي، وفقاً لما أشار ^{٤٧} إليه، من خلال النقاط التالية:

• صدر أول قانون عام ١٨٩٧، وكان أول تشريع يتضمن إنفاذاً جنائياً لحماية حقوق الطبع والنشر، وقد جعل القانون التمثيلات العامة وأداء الأعمال الدرامية والموسيقية المحمية بحقوق الطبع والنشر جنحة عندما يكون السلوك المنتهك متعمداً وبهدف الربح

⁴⁵ LII. (2025). 17 U.S. Code § 504 - Remedies for infringement: Damages and profits. Retrieved from https://www.law.cornell.edu/uscode/text/17/504?utm_source

⁴⁶ Copyright Alliance. (2025). Copyright Statutory Damages. Retrieved from https://copyrightalliance.org/education/copyright-law-explained/copyright-infringement/copyright-statutory-damages/?utm_source

⁴⁷ The George Mason Law Review. (2023). The Future of Criminal Enforcement of Copyright: The Promise of Civil Enforcement. Retrieved from https://lawreview.gmu.edu/print_issues/the-future-of-criminal-enforcement-of-copyright-the-promise-of-civil-enforcement/?utm_source

- ثم تم تعديل الأحكام الجنائية لقانون حقوق الطبع والنشر بمرور الوقت، حيث أصبحت بعض الانتهاكات تُصنف على أنها جرائم جنائية
 - وفي أوائل التسعينيات، أدى النمو السريع لصناعة البرمجيات والزيادة الكبيرة في انتهاكات حقوق الطبع والنشر على نطاق واسع، إلى قيام الكونجرس بسن قانون جرائم حقوق الطبع والنشر لعام ١٩٩٢، والذي وسّع نطاق الأعمال التي يمكن أن يُصنف انتهاكها على أنه جرائم جنائية ليشمل ليس فقط التسجيلات الصوتية والأفلام السينمائية والأعمال السمعية والبصرية، بل جميع الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر
 - ثم تم وضع قانون منع السرقة الإلكترونية ("قانون NET") لعام ١٩٩٧، والذي كان بمثابة رد فعل مباشر على المخاوف المتزايدة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطبع والنشر في المجال الرقمي، وقد وسع قانون NET نطاق تجريم انتهاك حقوق الطبع والنشر من خلال السماح "بمقاضاة الأفراد الذين انتهكوا قوانين حقوق الطبع والنشر الرقمية عمداً حتى مع عدم وجود أهداف ربحية واضحة بموجب أحكام الجنايات في قانون حقوق الطبع والنشر، وبالتالي، كان قانون NET يهدف إلى معالجة المشكلة المتزايدة المتمثلة في الانتهاكات الجسيمة عبر الإنترنت من قبل المستخدمين النهائيين
 - وقد شكل قانون الألفية الرقمية لحقوق الملكية الفكرية، الذي صدر في عام ١٩٩٨، خطوة كبيرة أخرى في تجريم انتهاك حقوق الطبع والنشر، وقد وسع هذا القانون نطاق العقوبات الجنائية على السلوك المتعلق بالانتهاك من خلال تجريم استخدام والاتجار بالتقنيات المستخدمة للتحايل على ضوابط الوصول المثبتة في بعض الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر
 - واستمر اتجاه التجريم مع قانون تعديلات مكافحة التزوير لعام ٢٠٠٤، الذي يُجرّم الاتجار بالملصقات المقلدة وغير المشروعة المرفقة بالأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر
 - وقانون الترفيه العائلي لعام ٢٠٠٥، الذي يفرض عقوبات جنائية على أي شخص يستخدم أجهزة التسجيل السمعي البصري في دور السينما
 - وقانون إعطاء الأولوية للموارد وتنظيم الملكية الفكرية ("قانون PRO-IP") لعام ٢٠٠٨، الذي يُصنّف انتهاك حقوق الطبع والنشر بأنه جنائية
 - واستمرت العقوبات الجنائية على انتهاك حقوق الطبع والنشر في الازدياد حتى ديسمبر ٢٠٢٠، حين صنف قانون حماية البث القانوني ("PLSA") انتهاك حقوق الطبع والنشر الذي يتم عبر البث باعتباره جنائية وزاد بشكل كبير من العقوبات الجنائية لمثل هذا الانتهاك لتشمل غرامات باهظة والسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات، وتصل إلى عشر سنوات للمخالفين للمرة الثانية أو كليهما.
- حيث تم وضع قانون منع السرقة الإلكترونية، الذي اقترحه النائب بوب غودلات، حيث سيعاقب من ينتهك "عمداً" مواد محمية بحقوق الطبع والنشر بقيمة لا تقل عن ١٠٠٠ دولار أمريكي، حتى لو لم يستفد من هذا النشاط، وينطبق القانون على التسجيلات الصوتية والبرامج والنصوص وغيرها من المواد، وقد أكدت مجموعات البرمجيات والترفيه، بما في ذلك تحالف برمجيات الأعمال، وجمعية الأفلام الأمريكية، وجمعية الناشرين الأمريكيين، أن هذا التغيير ضروري لحماية البرمجيات والتسجيلات الموسيقية وغيرها من المنتجات الإبداعية التي يسهل قرصنتها عبر

الإنترنت، ويتضمن القانون الجديد نطاقاً متدرجاً للعقوبات، حسب خطورة انتهاك حقوق النشر، ويتم توضيح ذلك كالآتي:^{٤٨}

- في حال إنتاج نسخة واحدة أو أكثر بقيمة إجمالية للبيع بالتجزئة تتراوح بين ١٠٠٠ دولار أمريكي و ٢٥٠٠ دولار أمريكي، يُعاقب المخالف بالسجن لمدة تصل إلى عام واحد وغرامة تصل إلى ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي.
- في حال إنتاج نسخ بقيمة إجمالية للبيع بالتجزئة بقيمة ٢٥٠٠ دولار أمريكي أو تزيد، يُعاقب المخالف بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات وغرامة تصل إلى ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي، وقد يؤدي تكرار المخالفة إلى السجن لمدة تصل إلى ست سنوات.

غير قانون منع السرقة الإلكترونية أسس انتهاك حقوق الطبع والنشر الجنائي جذرياً، فقبل هذا القانون، كان انتهاك حقوق الطبع والنشر الجنائي يستهدف المنتهكين الذين يحققون أرباحاً، أما الآن، فيركز القانون على خسائر أصحاب حقوق الطبع والنشر، مُعاملاً انتهاك حقوق الطبع والنشر الجنائي كنوع من السرقة، مثل سرقة المتاجر، كما أنه قبل هذا القانون، كان انتهاك حقوق الطبع والنشر الجنائي يشترط ارتكاب انتهاكات متعمدة لتحقيق منفعة تجارية أو مكاسب مالية خاصة، وقد ساعد هذا القانون أصحاب حقوق الطبع والنشر بأربع طرق رئيسية:^{٤٩}

- **تجريم انتهاك حقوق الملكية الفكرية للمنظمات غير الربحية:** حيث أنه قبل هذا القانون، كان من الصعب مقاضاة الأفراد الذين يمارسون القرصنة الإلكترونية على نطاق واسع طالما لم يستفيدوا منها بشكل مباشر، أما القانون الجديد، فقد جعل إعادة إنتاج أو توزيع الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر جريمة جنائية، حتى لو لم يكن القصد هو الربح المالي.
- **توسيع تعريف "الكسب المالي":** وسّع القانون تعريف "الكسب المالي" ليشمل أي شيء ذي قيمة، مثل تبادل الأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر، وكان هذا التغيير يستهدف تحديداً مجتمعات "البرمجيات غير الهادفة للربح"، حيث يتبادل الأعضاء برامج مقرصنة دون مقابل، معتبرين هذا التبادل شكلاً من أشكال الربح.
- **تحديد حد أدنى للقيمة:** وضع القانون معياراً واضحاً للانتهاك الجنائي، حيث نص على أن إعادة إنتاج أو توزيع ما لا يقل عن عشر نسخ أو أكثر من عمل بقيمة إجمالية للبيع بالتجزئة تتجاوز ٢٥٠٠ دولار أمريكي خلال فترة ١٨٠ يوماً يعتبر انتهاكاً جنائياً.
- **تشديد العقوبات:** شدد القانون العقوبات الجنائية على انتهاك حقوق النشر، ووجه لجنة الأحكام الأمريكية لوضع إرشادات أكثر صرامة لمثل هذه القضايا، ويستهدف القانون القرصنة عموماً، مستشهداً بتقديرات

⁴⁸ Wired. (2025). *Industry 1, Academics 0: Clinton Signs Copyright Bill*. Retrieved from https://www.wired.com/1997/12/industry-1-academics-0-clinton-signs-copyright-bill/?utm_source

⁴⁹ Lawjournalnewsletter. (2025). No Electronic Theft Act Is A Partial Success. Retrieved from https://www.lawjournalnewsletters.com/2003/08/22/no-electronic-theft-act-is-a-partial-success/?utm_source=

قطاع البرمجيات التي تُشير إلى أن تقليد البرمجيات وقرصنتها كلفا أصحاب حقوق الطبع والنشر ١١ مليار دولار عام ١٩٩٦.

حيث إن يوم الثلاثاء، الموافق ١٦ ديسمبر ١٩٩٧، وقّع الرئيس على قانون "منع السرقة الإلكترونية" رقم ٢٢٦٥، ويُعزّز قانون منع السرقة الإلكترونية قوانين حقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية، موفرًا حمايةً مُعزّزة في العصر الرقمي بطريقة دقيقة ومتوازنة، حيث غُدّلت الأحكام الجنائية المتعلقة بحقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية في البابين ١٧ و ١٨ من قانون الولايات المتحدة على النحو التالي:^{٥٠}

- يسمح للوزارة بمقاضاة الأفراد بموجب أحكام الجنيح أو الجنايات في القضايا التي تنطوي على إعادة إنتاج أو توزيع غير قانوني واسع النطاق لأعمال محمية بحقوق الطبع والنشر، حيث يتصرف المُنتهكون عمدًا دون دافع ربحي واضح
- الإعفاء من الملاحقة الجنائية في حال إعادة الإنتاج أو التوزيع غير المتعمد أو الذي يُشكل نسخًا غير تجاري على نطاق صغير بقيمة إجمالية للبيع بالتجزئة أقل من ١٠٠٠ دولار أمريكي
- يجب أن يتضمن الانتهاك المتعمد أدلةً تتجاوز مجرد إعادة الإنتاج أو التوزيع المتعمد للأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر
- إعادة تعريف "الكسب المالي" في قانون حقوق الطبع والنشر ليشمل "استلام، أو توقع استلام، أي شيء ذي قيمة، من خلال استغلال أعمال محمية بحقوق الطبع والنشر"، وذلك لضمان شمول القانون للأشخاص الذين يتاجرون بشكل غير قانوني بالأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر باستخدام المقايضة بدلًا من النقد
- التأكيد على أن النسخ والتوزيع يشملان الوسائل الإلكترونية والملموسة
- تمديد فترة التقادم من ثلاث إلى خمس سنوات، مما يجعل قانون حقوق الطبع والنشر الجنائي متسقًا مع معظم القوانين الجنائية الأخرى
- وضع حكم خاص بتكرار الجريمة، حيث يتم تشديد العقوبات في حال ارتكاب جرائم حقوق الطبع والنشر للمرة الثانية أو لمرات لاحقة
- الاعتراف بحقوق الضحايا من خلال السماح للأطراف المالكة بتقديم بيان ضرر يوضح مدى الأذى الذي لحق بالضحية إلى المحكمة التي تصدر الحكم
- تعزيز القوة الرادعة لقوانين حقوق الطبع والنشر الجنائية من خلال توجيه لجنة إصدار الأحكام لتعديل دليل إصدار الأحكام بشأن انتهاكات حقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية، بما يسمح للمحاكم بالنظر في كمية السلع المخالفة وقيمتها التجارية.

حيث إن الفرد الذي يقوم بمخالفة المادتين ١٢٠١ أو ١٢٠٢ الخاصة بحماية الملكية الفكرية الأمريكية، يكون مسؤولًا عن أحد أنواع التعويضات التالية، والتي يختارها الطرف المتضرر:^{٥١}

⁵⁰ Irrational (2025). The No Electronic Theft ("NET") Act Summary of Changes to the Criminal Copyright and Trademark Laws. Retrieved from https://www.irational.org/APD/CCIPS/netsum.htm?utm_source

⁵¹ Harvard Law School. (2025). 105th CONGRESS 2d Session H. R. 2281 AN ACT To amend title 17, United States Code, to implement the World Intellectual Property

- **الأضرار الفعلية وأرباح المنتهك:** حيث تمنح المحكمة للطرف المتضرر الحق في تعويض عن الأضرار الفعلية التي تتمثل في الخسائر التي تكبدها نتيجة للانتهاك، فضلاً عن التعويض عن الأرباح الإضافية التي تحصل عليها المخالف بسبب الانتهاك
- **الأضرار القانونية:** يمكن للطرف المتضرر أن يختار الحصول على الأضرار القانونية في أي وقت قبل صدور الحكم النهائي، وتختلف المبالغ التي يتحصل عليها حسب نوع الانتهاك، حيث يتم دفع مبلغ لا يقل عن ٢٠٠ دولار ولا يزيد عن ٢,٥٠٠ دولار لكل فعل مخالف من النوع البرئ أو غير المتعمد، بينما يتم دفع مبلغ لا يقل عن ٢,٥٠٠ دولار ولا يزيد عن ٢٥,٠٠٠ دولار لكل انتهاك متعمد
- **الانتهاكات المتكررة:** وفي حال تكرار الانتهاك من خلال قيام شخص ما بانتهاك حقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها في المادتين ١٢٠١ أو ١٢٠٢ في غضون ثلاث سنوات من صدور حكم نهائي ضده لارتكابه انتهاك سابق، يحق للمحكمة أن تزيد مبلغ التعويض بما يصل إلى ثلاثة أضعاف المبلغ الذي قد فُرض عليه في المرة الأولى.

ويسمح قانون حقوق الملكية الرقمية الأمريكي للمدعي الذي قد سجل عمله بالفعل، وأبلغ عن الانتهاك، القدرة على اختيار الحصول على التعويضات القانونية بدلاً من الأضرار الفعلية، هذه التعويضات تتراوح بشكل واسع، وتُمنح بناءً على تقدير المحكمة، وتتراوح تلك التعويضات بين ٧٥٠ دولارًا و ٣٠,٠٠٠ دولار لكل عمل تم انتهاكه، وفي حالات الانتهاك المتعمد، يمكن للمحكمة زيادة المبلغ بشكل كبير، ليصل إلى ١٥٠,٠٠٠ دولار لكل عمل، ومع ذلك، تواجه المحاكم تحديًا كبيرًا في تطبيق هذا القانون، وذلك بسبب غياب الإرشادات، حيث أنه تفشل المحاكم في تطوير فقه قانوني ثابت يُرشد القضاة في تحديد قيمة التعويضات، والسبب الثاني يتمثل في النتائج الغير متسقة، حيث أنه بسبب هذا الغموض، غالبًا ما تكون قرارات المحاكم تعسفية وغير متسقة، وقد تصل في بعض الأحيان إلى مبالغ مفرطة.^{٥٢}

تعد التعويضات القانونية هي خيار يُمنح لمالكي حقوق الملكية الفكرية بديلاً عن التعويضات التقليدية والتي تتمثل في الأرباح المفقودة أو أرباح المنتهك، ويتراوح النطاق الطبيعي لتعويضات الأضرار القانونية في الولايات المتحدة بين ٧٥٠ و ٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي لكل عمل مُنتهك، ولا يشترط تعويض الضرر القانوني أن يكون له أي علاقة بالخسائر الفعلية التي لحقت بالمتضرر، وقد المحاكم إلى هذا النوع من التعويضات لعدة مبررات أساسية:^{٥٣}

١. **صعوبة إثبات الضرر:** يعد الهدف الأصلي من التعويضات القانونية هو مساعدة مالكي الحقوق في الحصول على تعويض عادل، خاصة عندما يكون من الصعب أو المكلف جدًا إثبات حجم الخسائر الفعلية التي تكبدها بسبب الانتهاك.

Organization Copyright Treaty and Performances and Phonograms Treaty, and for other purposes. Berkman Klein Center for Internet & Society. Retrieved from https://cyber.harvard.edu/property00/alternatives/dmca.html?utm_source

⁵² Samuelson, P., & Wheatland, T. (2009). Statutory damages in copyright law: A remedy in need of reform. *Wm. & Mary L. Rev.*, 51, 439. P. 1.

⁵³ Communications of the ACM. (2025). *Statutory Damages As a Threat to Innovation*. Retrieved from https://cacm.acm.org/opinion/statutory-damages-as-a-threat-to-innovation/?utm_source

٢. **التغلب على تكاليف التقاضي:** كما تم تطوير هذا القانون لاحقاً لمواجهة حالات الانتهاكات الصغيرة التي قد لا تكون الأضرار المادية فيها كبيرة، لكن تكاليف رفع الدعوى قد تتجاوز المبلغ الذي يمكن استرداده، وبالتالي تُمكن التعويضات القانونية مالك الحق من الدفاع عن حقوقه دون أن تُشكّل تكاليف التقاضي عبئاً مالياً كبيراً.

٣. **وظيفة رادعة:** كما أصبحت التعويضات القانونية أداة رادعة قوية ضد الانتهاكات المستقبلية، حيث تفرض غرامات مالية كبيرة على المنتهكين، مما يثنيهم عن تكرار المخالفة.

يحق لأي شخص تضرر من انتهاك المادتين ١٢٠١ أو ١٢٠٢ رفع دعوى قضائية مدنية أمام المحكمة الفيدرالية، وللمحكمة سلطة تقديرية لمنح تعويضات عادلة ومالية، مشابهة لما هو متاح في قضايا حقوق النشر، وتشمل هذه التعويضات "التعويضات القانونية"، التي تسمح للمحكمة بتحديد مبلغ التعويض دون الحاجة إلى إثبات الضرر الفعلي، وللمحكمة سلطة تخفيض أو إلغاء التعويضات إذا أثبت المخالف أنه لم يكن على علم أو لم يكن لديه سبب للاعتقاد بأن أفعاله كانت تشكل انتهاكاً، ويعتبر انتهاك المادتين جريمة جنائية فقط في حالة ارتكابه "عمداً ولأغراض تحقيق منفعة تجارية أو مكاسب مالية خاصة، وتُغنى المكتبات والمحفوظات والمؤسسات التعليمية غير الربحية تماماً من المسؤولية الجنائية، وتتمثل العقوبات في:^{٥٤}

- **المخالفة الأولى:** غرامة تصل إلى ٥٠٠٠٠٠ دولار أو السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات
- **المخالفات في حال تكرار الانتهاك:** غرامة تصل إلى مليون دولار أو السجن لمدة تصل إلى عشر سنوات في حال تكرار نفس المخالفة في وقت لاحق.

⁵⁴ Gov, U. S. (1998). The Digital Millennium Copyright Act of 1998—US Copyright Office Summary. *Dec, I*, 1-18. P. 7.

المبحث الثاني

الحماية الجنائية والتجريم الرقمي

في ظل التطور الهائل في تقنيات المعلومات والاتصالات، شهد العالم تحولات جذرية في طرق إنتاج وتبادل المعرفة، فأصبحت البيئة الرقمية فضاءً مفتوحاً لنشر المصنفات والابتكارات على نطاق واسع، ورغم ما يتيح هذا الانفتاح من فرص للإبداع والابتكار إلا أنه أدى إلى ظهور أنماط جديدة من الاعتداءات على الملكية الفكرية، اتسمت بالسرعة والانتشار والعابر للحدود؛ مما جعل من الضروري إيجاد آليات قانونية فعالة لمواجهتها، ومع تعقيد الجرائم في هذا المجال؛ أصبحت الحماية المدنية غير كافية؛ مما استدعى اللجوء إلى الحماية الجنائية كأداة لردع وحماية الحقوق.

وتشمل الحماية الجنائية والتجريم الرقمي وضع نصوص نظامية تجرم الأفعال التي تنتهك الملكية الفكرية في الفضاء الرقمي، وفرض عقوبات رادعة على مرتكبيها، سواء كانت هذه الأفعال تتمثل في نسخ أو توزيع أو تعديل أو قرصنة المحتوى المحمي، فيأتي النظام السعودي في هذا الإطار منسجماً مع الاتفاقيات الدولية، من خلال دمج النصوص المجرمة للاعتداءات الرقمية، وسنتناول ذلك على النحو التالي:

- **المطلب الأول:** الحماية الجنائية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية في النظام السعودي
- **المطلب الثاني:** الحماية الجنائية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية في النظامين الفرنسي والأمريكي

المطلب الأول

الحماية الجنائية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية في النظام السعودي

شهدت العقود الأخيرة تطور تقني غير مسبوق أدى إلى انتشار البيئة الرقمية في مختلف جوانب الحياة، فأصبح تداول المعلومات والابتكارات يتم عبر شبكات إلكترونية عالمية، متجاوزة الحدود الجغرافية والزمنية، ورغم الفرص الهائلة التي وفرتها هذه البيئة لتعزيز الإبداع ونشر المعرفة، إلا أنها أوجدت تحديات قانونية معقدة، أبرزها الاعتداء على الملكية الفكرية بطرق رقمية يصعب رصدها أو السيطرة عليها بالأساليب التقليدية، وقد تزايدت هذه الاعتداءات نتيجة سهولة نسخ وتوزيع المصنفات الرقمية وانتشار القرصنة الإلكترونية؛ مما أدى إلى الحاجة لمنظومة حماية أكثر صرامة وفعالية.

وفي هذا السياق، برزت الحاجة الجنائية كأداة أساسية لمواجهة التحديات الرقمية للملكية الفكرية، من خلال تجريم الأفعال التي تمس الحقوق المحمية وفرض عقوبات رادعة لتحقيق الردع العام والخاص، وقد أولى النظام السعودي أهمية كبيرة لهذا الجانب؛ بهدف إقامة بيئة رقمية آمنة تحافظ على الحقوق وتدعم مسيرة الابتكار.

أولاً: مفهوم الجزاء

يعتبر الجزاء أحد الأعمدة الأساسية في النظم القانونية؛ حيث يمثل الأداة التي يعتمد عليها المنظم لضمان احترام القواعد والنصوص القانونية، ويمثل رادعاً للمخالفين عن ارتكاب الأفعال المجرمة، فالجزاء ليس هدفاً بحد ذاته؛ بل هو وسيلة لتحقيق الانضباط الاجتماعي وحماية الحقوق والمصالح التي يسعى القانون إلى حمايتها.

يعد الجزاء الجنائي ذلك الأثر الذي يترتب قانوناً على سلوك يعد جريمة، وإعماله هو النتيجة القانونية المترتبة على مخالفة نصوص التجريم الواردة في قانون العقوبات أو غيره من القوانين المكملة، فقد عرفه جانب من الفقه بأنه "عبارة عن إجراء يقرره القانون ويوقعه القاضي على شخص ثبتت مسؤوليته عن جريمة"، فالجزاء الجنائي هو رد الفعل الاجتماعي الذي يوقعه المجتمع بواسطة سلطاته العامة على من اقترف الجريمة^{٥٥}.

كما أن الجزاء يرتبط بالتجريم تمام الارتباط؛ حيث إنه لا جريمة بدون جزاء؛ ولذلك يأخذ الجزاء وضعه القانوني من كونه المقابل للواقعة التي جرمها القانون، ويتمثل مضمون الجزاء في أثر معين يلحق بالمحكوم عليه، وهو إيلامه عن طريق الانتقاص من حقوقه أو مصالحه، وقد عرفه جانب من الفقه على أنه "الأثر الذي ينص عليه القانون ليلحق المجرم بسبب ارتكابه الجريمة"^{٥٦}.

^{٥٥} عبد القادر سرحاني، الضوابط القانونية للجزاء الجنائي في ضوء مستجدات التشريع الجزائري، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، مح ٣، ١٤، (٢٠١٩)، ص ١١٧.

^{٥٦} أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام، مصر: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط ٦، (٢٠١٥)، ص ٩١٣.

كما أشار جانب من الفقه إلى تعريف الجزاء على أنه "الأثر الذي يقرره المنظم ويوقعه القاضي على من تثبت مسؤوليته في ارتكاب جريمة، ويتمثل الجزاء في إيلام الجاني بالإنقاص من بعض حقوقه الشخصية وأهمها في الحق في الحياة والحق في الحرية"^{٥٧}.

ومما سبق يتضح أن الجزاء الجنائي يعد الأداة القانونية التي يعبر بها المجتمع عن رد فعله تجاه الأفعال المجرمة؛ من خلال فرض عقوبة تتناسب مع خطورة الفعل ودرجة إجرام الجاني، فهو نتيجة طبيعية لارتكاب الجريمة وثبوت المسؤولية، ويهدف هذا الجزاء إلى إيلام الجاني من خلال تقييد بعض حقوقه أو حرياته؛ مما يشكل رسالة واضحة بأن انتهاك القواعد الجنائية يترتب عليه حتماً إجراء قانوني يعزز هيبة القانون، ويضمن أمن المجتمع واستقراره.

ثانياً: أهداف الجزاءات

تسعى الجزاءات في جوهرها إلى تحقيق أهداف أسمى تتجاوز مجرد معاقبة الجاني، فهي أداة ينظم بها المجتمع سلوك أفراده ويضمن استقراره وأمنه، ويهدف الجزاء إلى حماية القيم والمصالح التي يسعى القانون إلى صونها، وردع الأفراد عن ارتكاب الأفعال المجرمة، سواء من خلال ردعهم شخصياً، أو ردع الآخرين عن التفكير في ارتكاب الجريمة، كما يساهم الجزاء في إصلاح الجاني وإعادة تأهيله ليصبح فرداً صالحاً في المجتمع.

إن الهدف الأصلي لاختيار الجزاء هو تقويم سلوك المجرم وإصلاحه، والتنفيذ الجزائي هو المرحلة التي يتحقق فيها الهدف من هذا الاختيار، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف ما لم تعمل السلطة القائمة على تنفيذ العقوبة على تحقيق، فالتنفيذ ليس مجرد حرمان المحكوم عليه من حريته أو إيلامه بقدر معين ولمدة معينة، وإنما هو إعادة تربية المجرم لتأهيله للحياة الاجتماعية الشريفة بعيداً عن خطر التردّي في الإجرام^{٥٨}.

تحتل وظيفة الردع مكاناً مرموقاً في اختيار المنظم للعقوبات، الأمر الذي يفسر اختياره أشد العقوبات للأعمال التي تتسبب في الاضطرابات الاجتماعية الأكثر خطورة والتي تثير استياء أكبر لدى الرأي العام، فقد عرف جانب من الفقه الردع الخاص على أنه "إيلام الجاني بالقدر اللازم الذي يمنعه من التفكير في العودة إلى ارتكاب الجريمة"، أما الردع العام فيقصد به "تحذير باقي أفراد المجتمع الذين تراودهم فكرة ارتكاب الجريمة من أنهم سينالون نفس الجزاء الذي يوقع على المجرم الذي ارتكبها فعلاً"^{٥٩}.

وبذلك يتضح أن الغاية من الجزاء لا يقتصر على إيلام الجاني، بل يهدف إلى إصلاحه ومنع تكرار سلوكه بالإضافة إلى ردع الآخرين من ارتكاب نفس الجريمة، فالاعتداء على المصنفات الفكرية يؤثر على النظام الاقتصادي والاجتماعي ويضعف الثقة في بيئة الابتكار والإبداع؛ لذا فإن توقيع الجزاءات على المعتدين على حقوق المؤلف يسعى لحماية المصالح العامة، وتعزيز مكانة الملكية الفكرية كعنصر أساسي في البناء الاقتصادي.

(١) الردع الخاص: إن الجزاء يهدف إلى التأثير في السلوك الإنساني داخل المجتمع حتى يتلاءم مع الأوامر والنواهي الاجتماعية التي تتطوي عليها قواعد التجريم، وهي في حالتها الساكنة في النص تهدف إلى التأثير

^{٥٧} أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، الجزائر: دار هومو للطباعة والنشر والتوزيع، ط١٨، (٢٠١٩)، ص٢٨٩.

^{٥٨} أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام، مرجع سابق، ص١٠٨٥.

^{٥٩} أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، مرجع سابق، ص٢٩٠.

في سلوك جميع الأفراد المخاطبين بأحكام القانون، عن طريق التهديد بما تنطوي عليه من جسامه معينة وهو ما يسمى بالردع العام، أما في حالتها الديناميكية عند تطبيقها بواسطة القضاء، فإنها تهدف أساساً إلى التأثير في سلوك المحكوم عليه حتى يتطابق مستقبلاً مع قواعد القانون، وهو ما يسمى بالردع الخاص أو الإصلاح أو إعادة التأهيل الاجتماعي، ويقتضي هذا الهدف أن تتوافر لدى المحكوم عليه خطورة إجرامية معينة، أي استعداد نحو ارتكاب الجريمة مستقبلاً، فإذا قلت هذه الخطورة أو انعدمت قل شأن الهدف^{٦٠}.

كما يعني الردع الخاص أنه علاج الخطورة الإجرامية الكامنة في شخص المجرم، وللردع الخاص طابع فردي إذ يتجه إلى شخص معين يغير من معالم شخصيته ويحقق التآلف بينها وبين القيم الاجتماعية وهو من ناحية أخرى يعتد بالظروف الخاصة للفرد^{٦١}.

ومن ناحية أخرى يفترض الاعتداد بالظروف الفردية ويجتهد في الملائمة بين أساليبه وهذه الظروف، وللردع الخاص صلة وثيقة بنظرية الخطورة الجرمية باعتبارها موضوع أساليبه، ولذلك كان كل منهما واضحاً في اعتباره السلوك المستقبلي للمجرم، فإذا كانت الخطورة الجرمية هي احتمال إقدام المجرم على جريمة تالية، فإن هدف الردع الخاص هو القضاء على هذا الاحتمال^{٦٢}.

ومما سبق نجد أن الردع الخاص يعمل على حماية الملكية الفكرية؛ حيث إن الاعتداء على حقوق المؤلف أو المصنفات الفكرية لا يقتصر أثره على صاحب الحق فحسب، بل يهدد الثقة في بيئة الإبداع والاقتصاد المعرفي؛ ومن ثم فإن توجيه الجزاء نحو إصلاح المعتدي وردعه بشكل فردي يساهم في تقليل احتمالية تكرار جرائم الاعتداء على الملكية الفكرية.

٢) الردع العام: لا يعني الردع الخاص مطلقاً إسقاط الردع العام من الاعتبار، وإنما يعني مجرد وضعه في المرتبة التالية، فاخترار العقوبة من أجل إصلاح المجرم يعني الاعتماد على مطلق شخصية المجرم، فهي وحدها الخاضعة لهذا الإصلاح، أما الردع العام فإنه يتحقق ضمناً من خلال الإيلاء المستفاد من الجزاء الموقع على المجرم مهما اختلف قدره وكيفيته^{٦٣}.

وتحقيق الردع العام كأحد أغراض العقوبة يواجه الدوافع الإجرامية بأخرى مضادة للإجرام حتى تتوازن معها أو ترجع عليها فلا تتولد الجريمة، وهو أمر يتحقق بمجرد وضع النصوص التي تجرم سلوكاً معيناً وتقرر له قدر من الجزاء الذي يجدر إنزاله بفاعله^{٦٤}.

وللردع العام أهمية أساسية؛ حيث إن الدوافع الإجرامية تتوافر لدى أغلب الناس، وهي بقايا نوازع نفسية تنبع عن الطبيعة البدائية للإنسان، وكانت للإنسان الأول أهم أسلحته في اجتياز طريقه العسير إلى إشباع حاجاته، وكانت من هذه الوجهة ذات نفع له، وإذا كانت المدنية قد جعلت الإنسان الحديث في غير حاجة مشروعة إليها،

^{٦٠} أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام، مرجع سابق، ص ٩٢٤.

^{٦١} محمد محمد مصباح القاضي، علم العقاب، (بدون دار نشر)، (٢٠٠٤)، ص ٧٢.

^{٦٢} محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات اللبناني القسم العام، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ط ٣، (١٩٩٨)، ص ٩٥٤.

^{٦٣} أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام، مرجع سابق، ص ٩٢٥.

^{٦٤} محمد محمد مصباح القاضي، علم العقاب، مرجع سابق، ص ٧١.

فإن ذلك لا ينفي وجودها، وهذه الدوافع تخلق في المجتمع والتطور العادي لهذا النوع من الإجرام هو أن يتحول إلى إجرام فعلي، ويعد الجزاء بأنه الحائل دون هذا التحول، ولها من هذه الوجهة دور اجتماعي أساسي^{٦٥}.

ومما سبق نستنتج أن فرض الجزاءات الرادعة على المعتدين على حقوق المؤلف والمصنفات الفكرية، يؤدي إلى حماية هذه الحقوق ليس فقط لصالح المؤلف المعتدى على مصنفه، وإنما أيضاً لصالح المجتمع أجمعه؛ من خلال احترام القواعد القانونية وتشجيع الالتزام بها، وبهذا يصبح الردع العام أداء أساسية لحماية بيئة الإبداع والابتكار.

ثالثاً: أهمية الحماية الجنائية للملكية الفكرية

تكتسب الحماية الجنائية للملكية الفكرية أهمية كبيرة في ظل التطور المعرفي والتكنولوجي المتسارع الذي تشهده المجتمعات المعاصرة، وتمثل هذه الحماية خط الدفاع الأول ضد الاعتداءات على حقوق المبدعين والمخترعين والمؤلفين، سواء في الواقع التقليدي أو في الفضاء الرقمي، ويعد التجريم والعقاب أداة فعالة للحد من الانتهاكات، ويعكسان حرص المنظم على حماية حقوق الملكية الفكرية، التي تعتبر من أهم مقومات الابتكار والتنمية الاقتصادية، وتساهم هذه الحماية في ضمان بيئة قانونية آمنة تشجع على الإبداع والاستثمار في المعرفة.

فالمعلومة هي إحدى ثمرات فكر الإنسان، والتي تتحول فيما بعد إلى رصيد معرفي تستفيد منه البشرية لتسيير حياتهم؛ مما استوجب الاعتراف بالملكية الفكرية للأشياء المبتكرة، ونظراً لأهمية الأفكار، ومع تزايد الوعي الإنساني والتطور العلمي لدى الأمم، ومدى تأثير تلك الأفكار على الأنظمة الاقتصادية، وعلى رفع المستوى الثقافي والحضاري للشعوب والدول، هذا ما جعل الدول تسعى إلى حماية حقوق الملكية الفكرية وردها إلى أصحابها، بحكم أن قوة الأمم تقاس بحجم الملكية الفكرية التي تملكها^{٦٦}.

كما أن تطور الوسائل التكنولوجية الحديثة، وما رافقها من جمع وتخزين للبيانات الشخصية سهل الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة، من خلال التعامل غير المشروع مع هذه البيانات واستغلالها بدون وجه حق، وهو ما شكل تهديداً حقيقياً للحق في الحياة الخاصة في البيئة الرقمية، وأثر على موقف الفقه والقانون من مفهوم هذا الحق، وأدى إلى تطور في مظاهر الحماية القانونية له ومنها الحماية الجنائية^{٦٧}.

بالإضافة إلى أن تحديث السياسات والقوانين بسرعة لمواكبة التطورات التكنولوجية الجديدة أساسياً لضمان فاعلية الإطار القانوني في حماية حقوق الأفراد ومواجهة التحديات الجديدة التي تطرأ من خلال مراجعة دورية للقوانين والسياسات لضمان توافقها مع التطورات التكنولوجية الجديدة والتحديات المستجدة، كما ينبغي إنشاء آليات

^{٦٥} محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات اللبناني القسم العام، مرجع سابق، ص ٩٥٣.

^{٦٦} العايب محمد؛ وهبة كنيوة؛ وعواطف دودي، الملكية الفكرية وحقوق المؤلف في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي، مرجع سابق، ص ٦٢.

^{٦٧} عبد القادر عيمير، الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة في البيئة الرقمية، مجلة القانون والأعمال، ع ٢٠٤، (٢٠١٨)، ص ٧٠.

مرنة وسريعة تمكن من تعديل القوانين بسرعة ومرونة لتضمين التحديات والفرص الجديدة التي تطرأ نتيجة للتطورات التكنولوجية^{٦٨}.

فتعد قضية حماية الملكية الفكرية الرقمية من أهم المسائل المستحدثة في العصر الحاضر، تتعرض له من نقد وسرقات وانتهاكات يومية متكررة بسبب الطبيعة العالمية لشبكة الإنترنت التي تعد قوة إيجابية لانتشار المؤلفات والمصنفات، غير أنها تعد خطرًا كبيرًا يواجه حقوق أصحاب المصنفات لما سبق عرضه من استحالة السيطرة الكاملة على شبكة الإنترنت أو مستخدميها، وهو ما فرض على أصحاب الحقوق المتضررين والدول اتخاذ الاحتياطات التي يمكن بها حماية الملكية الفكرية من أي انتهاكات^{٦٩}.

ويتضح مما سبق أن حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية لم تعد خيارًا إضافيًا، بل أصبحت ضرورة ملحة تفرضها التحديات الناتجة عن التطور التكنولوجي وتسارع الابتكار، مع اتساع نطاق تداول المعلومات والمصنفات عبر الإنترنت زادت الاعتداءات والسرقات الفكرية؛ مما يهدد الحقوق الفردية ويؤثر سلبيًا على مكانة الدول الاقتصادية والحضارية؛ ولضمان فعالية هذه الحماية يجب اعتماد إطار قانوني مرن وقابل للتجديد لمواكبة المستجدات التقنية، كما ينبغي تعزيز الحماية الجنائية كأداة ردع أساسية؛ مما يضمن التوازن بين إتاحة المعرفة وحماية حقوق أصحابها، ويساهم في ترسيخ بيئة رقمية آمنة تدعم الإبداع والتنمية المستدامة.

فالحماية هي تأمين الحق من التعدي في جميع صورته ممن لا صلة لهم به، وتعني الدعوة لحماية حقوق الملكية الفكرية أن هذه الحقوق أصبحت موقف يشكل درجة متقدمة من خطورة التعدي، يلزم مواجهته بشتى السبل، وسرعة الاتفاق حول صيغة قادرة على الحماية والردع، ويقصد بحماية حقوق الملكية الفكرية منع الدول أو الأفراد المستوردين للمنتجات والتكنولوجيا من استعمال تلك الحقوق دون موافقة أصحابها، وبصفة خاصة براءات الاختراع باعتبار أن الاختراعات في وقتنا الحالي تمثل الأساس لإقامة الصناعات الحديثة في مجالات التنمية القائمة على التكنولوجيا والتقنيات المتقدمة^{٧٠}.

كما أنه تُزِيد شبكة الإنترنت السريع على المستوى العالمي انتشارًا في المعلومات وذلك لسهولة انسيابها بين دول العالم لكنه وفي المقابل وجد أن نشر وتداول حقوق المؤلف والحقوق المجاورة تتعرض لاعتداءات كبيرة وأن المعتدين يصعب تطبيق الجزاءات التقليدية عليهم، وأن هذه القوانين تقف عاجزة عن حماية أصحاب الحقوق في شبكة الإنترنت ولن يتأتى ذلك إلا إذا توافرت الشروط التالية:

١. نشر الوعي بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية للمؤلفين ومستخدمي شبكة الإنترنت.
٢. تفعيل الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية وإصدار قانون يضمن هذه الحماية في البيئة الرقمية.

^{٦٨} محمود عبد الجواد عبد الهادي عبد الجواد، تطور التكنولوجيا والابتكار التشريعي: رؤية مستقبلية لتحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق، مرجع سابق، ص ١٠٦.

^{٦٩} أنوار رفاع المطيري؛ وسامح زينهم عبد الجواد؛ وهدي عبد الباسط الليثي، الملكية الفكرية في العصر الرقمي، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، ٢٤، ج ٣، (٢٠٢٣)، ص ٣١.

^{٧٠} علاء الدين يوسف؛ وعبد المؤمن سي حمدي، الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في ظل تحديات البيئة الرقمية الراهنة، مجلة طبنة، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، (٢٠١٨)، ص ٢١٨.

٣. إيجاد مسؤولية قانونية على موردي خدمات الإنترنت إذا لم يلتزموا بوضع أنظمة تتضمن معلومات عن المشتركين معهم.
٤. إيجاد أنظمة موحدة تتبنى وضع تدابير تقنية تمنع وتجرم التحايل عليها لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها في البيئة الرقمية.
٥. الحد من النسخ الإلكتروني الفوضوي من شبكة الإنترنت.
٦. تفعيل دور العقود في الحفاظ وحماية حقوق الملكية الفكرية في الفضاء الرقمي.
٧. تحديد القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي في منازعات حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها في البيئة الرقمية.
٨. تأسيس هيئة لمتابعة التطورات الدولية القانونية والتقنية في مجال حقوق الملكية الفكرية.
٩. وضع قانون خاص بالإنترنت والنشر الإلكتروني على شبكة الإنترنت^{٧١}.

ويتضح مما سبق أن حماية حقوق الملكية الفكرية خاصة في البيئة الرقمية، أصبحت ضرورة استراتيجية تفرضها التحديات المعاصرة الناتجة عن الانفتاح المعلوماتي وسهولة تداول المحتوى عبر الإنترنت، فإن الاعتداءات المتكررة وصعوبة ملاحقة مرتكبها بالوسائل التقليدية تتطلب إطاراً قانونياً وتقنياً متكاملًا يجمع بين نشر الوعي، وتفعيل الحماية القانونية، كما يجب تبني تدابير تقنية فعالة لمنع التحايل على الحقوق، فإن وضع أنظمة موحدة وتحديد الاختصاص القضائي، بالإضافة إلى إنشاء هيئات متخصصة، يمثل أساساً لضمان حماية فعالة وردع الانتهاكات، فمن شأن هذه الجهود أن تحقق التوازن بين إتاحة المعرفة وتشجيع الابتكار، وصون الحقوق في فضاء رقمي آمن ومتطور.

رابعاً: النصوص النظامية للحماية الجنائية

تستند الحماية الجنائية في أي نظام قانوني إلى نصوص نظامية محددة تضع الإطار القانوني لتجريم الأفعال التي تمس المصالح المحمية وفرض العقوبات المناسبة، وتمثل هذه النصوص الأساس القانوني الذي يحدد نطاق الحماية ويبين صور السلوك المجرم والجزاء المقرر له؛ مما يضمن وضوح القاعدة الجنائية وفعاليتها في الردع في مجال حماية الملكية الفكرية، ويكتسب وجود نصوص نظامية دقيقة أهمية مضاعفة خاصة في البيئة الرقمية التي تتسم بسرعة التطور وتعدد وسائل الاعتداء.

قد أوضح المنظم السعودي العقوبات الخاصة بحقوق المؤلف من خلال المادة (٢٢) من نظام حماية حقوق المؤلف والتي نصت على " أولاً: يعاقب كل من خالف حكماً من أحكام هذا النظام بعقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية:

١. الإنذار.
٢. غرامة مالية لا تزيد على مائتين وخمسين ألف ريال.
٣. إغلاق المنشأة المتعدية أو التي ساهمت في الاعتداء على حق المؤلف مدة لا تزيد على شهرين.
٤. مصادرة جميع نسخ المصنف، وكذا المواد المخصصة أو المستخدمة في ارتكاب التعدي على حق المؤلف.

^{٧١} الزبير بلهوشات؛ ومحمد رحابلي، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية: الحالة الجزائرية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ع ٣٤٤، (٢٠١٥)، ص ٤٤٢.

٥. السجن مدة لا تزيد على ستة أشهر.

ثانيًا: في حالة تكرار التعدي على المصنف نفسه أو غيره تجوز مضاعفة الحد الأعلى للعقوبة والغرامة والإغلاق.

ثالثًا: إذا رأت اللجنة أن المخالفة تستوجب عقوبة السجن أو غرامة مالية تزيد على مائة ألف ريال أو تستوجب شطب الترخيص، ترفع الموضوع للمجلس لإحالة إلى ديوان المظالم.

رابعًا: يجوز للجنة أن تقرر تعويضًا ماليًا لصاحب حق المؤلف المعتدى عليه الذي يتقدم بالشكوى، ويكون التعويض متناسبًا مع حجم الاعتداء والضرر الذي لحق به.

خامسًا: يجوز للجنة أن تضمن قرارها عقوبة التشهير بحق المعتدي، ويكون النشر على نفقته وبالطريقة التي تراها اللجنة مناسبة.

سادسًا: يجوز للجنة أن تضمن قرارها في تعليق مشاركة المنشأة المعتدية في الأنشطة أو المناسبات أو المعارض إذا ضبطت المخالفة في مناسبة تجارية، على ألا تزيد مدة التعليق على عامين.

سابعًا: يجوز للجنة أن تصدر قرارًا مؤقتًا بوقف طبع المصنف المعتدى عليه، أو إنتاجه، أو نشره، أو توزيعه، وإجراء الحجز التحفظي على النسخ والمواد والصور التي استخرجت منه، أو القيام بأي إجراء مؤقت تراه ضروريًا لحماية حق المؤلف، وذلك إلى حين الفصل النهائي في الشكوى أو التظلم^{٧٢}.

ومما سبق يتضح أن المنظم السعودي قد أنشأ نظامًا متكاملًا لحماية حقوق المؤلف، يجمع بين العقوبات المالية والبدينية والتدابير؛ بما يحقق الردع العام والخاص، ويضمن صون الحقوق الفكرية، كما أتاح النص إمكانية تشديد العقوبة في حالات التكرار، ومنح اللجنة المختصة صلاحيات واسعة لاتخاذ إجراءات تحفظية أو مؤقتة لحماية المصنفات من أي اعتداء حتى يتم البت في النزاع، ويمثل هذا الإطار القانوني خطوة مهمة في تعزيز الحماية الجنائية للملكية الفكرية، ومواكبة التحديات التي تفرضها البيئة الرقمية؛ مما يساعد على خلق بيئة إبداعية آمنة تدعم الابتكار وتحترم حقوق المبدعين.

كما وضع المنظم السعودي العقوبات الخاصة بالعلامات التجارية في المادة (٤٢) من نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي نصت على:

أ. مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ريال سعودي أو ما يعادلها بعملات دول المجلس ولا تزيد على مليون ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين:

- كل من زور علامة تم تسجيلها طبقاً لهذا النظام، أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور وكل من استعمل وهو سيء النية علامة مزورة أو مقلدة.
- كل من وضع وهو سيء النية على سلعة أو استعمل فيما يتعلق بخدماته علامة مملوكة لغيره.

^{٧٢} المادة (٢٢) من نظام حماية حقوق المؤلف، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤١ بتاريخ ٢ رجب ١٤٣٤ هـ.

ب. مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألف ريال سعودي أو ما يعادلها بعملات دول المجلس ولا تزيد على مائة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين:

- كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع سلعة عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة أو مستعملة بغير حق مع علمه بذلك وكذلك كل من عرض خدمات في ظل هذه العلامة.
- كل من استعمل علامة غير مسجلة في الأحوال المنصوص عليها في البنود (من ٢ إلى ١١) من المادة (٣).
- كل من دون بغير حق على علامته أو أوراقه أو مستنداته التجارية ما يؤدي إلى الاعتقاد بحصول تسجيل العلامة.

- كل من تعمد وهو سيء النية إغفال وضع علامته التجارية المسجلة على السلع أو الخدمات التي تميزها.
- كل من حاز أدوات أو مواد بقصد استعمالها في تقليد أو تزوير العلامات التجارية المسجلة أو المشهورة^{٧٣}.

ويتضح مما سبق أن المنظم السعودي قد أرسى نظامًا صارمًا لحماية العلامات التجارية؛ يهدف إلى مواجهة جميع أشكال التزوير والتقليد والاستعمال غير المشروع، سواء في مراحل الإنتاج أو العرض أو التداول، وقد جمع النص بين الجزاءات السالبة للحرية والعقوبات المالية، مع تشديدها في حالات سوء النية؛ مما يحقق ردعًا فعالاً ويحافظ على الثقة في السوق ويحمي المستهلكين من التضليل، كما أن هذه العقوبات تأخذ في الاعتبار خطورة الفعل وتأثيره على المنافسة المشروعة؛ مما يجعلها أداة أساسية لتعزيز بيئة تجارية نزيهة وحماية حقوق أصحاب العلامات تجاه التحديات التقليدية والرقمية على حد سواء.

وقد أوضح المنظم السعودي عقوبة العود من خلال المادة (٤٣) من نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي نصت على "في حالة العود يعاقب العائد بعقوبة لا تزيد عن ضعف الحد الأقصى للعقوبة المقررة للمخالفة مع إغلاق المحل التجاري أو المشروع لمدة لا تقل عن خمسة عشر يومًا ولا تزيد عن ستة أشهر مع نشر الحكم على نفقة المخالف وفقًا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

ويعتبر عائدًا في تطبيق أحكام هذا النظام من حكم عليه في مخالفة من المخالفات المنصوص عليه فيه وعاد إلى ارتكاب مخالفة أخرى مماثلة خلال ثلاث سنوات من تاريخ الحكم عليه نهائيًا في المخالفة السابقة^{٧٤}.

ويتضح مما سبق أن المنظم السعودي قد شدد الجزاء في حالة العود؛ وذلك إدراكًا منه لخطورة تكرار المخالفة وما تمثله من استخفاف بالقوانين والأنظمة، فقد أتاح النص مضاعفة الحد الأقصى للعقوبة المقررة بالإضافة إلى إمكانية إغلاق المحل التجاري أو المشروع لفترة محددة مع نشر الحكم على نفقة المخالف؛ مما يعزز من الردع العام والخاص، كما حدد النظام مفهوم العود بدقة لضمان وضوح التطبيق؛ مما يعكس حرص المشرع على مواجهة المخالفات المنهجية وحماية بيئة التجارة من الممارسات غير المشروعة.

^{٧٣} المادة (٤٢) من نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ١٤٣٥/٧/٢٦ هـ، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٩) وتاريخ ١٤٤٢/٦/١ هـ.

^{٧٤} المادة (٤٣) من نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ١٤٣٥/٧/٢٦ هـ، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٩) وتاريخ ١٤٤٢/٦/١ هـ.

المطلب الثاني

الحماية الجنائية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية في النظامين الفرنسي والأمريكي

أدى تشكيل مجتمع المعلومات إلى إزالة الطابع المادي لحماية حقوق الملكية الفكرية، وتكتسب الكيانات العاملة في البيئة الرقمية وضعاً قانونياً معيناً كمشاركين فرديين في هذه العلاقات القانونية، ويعود ذلك إلى تعديلات قانون حقوق التأليف والنشر، وقد أدى تطبيق الرقمنة حتماً إلى تحول جذري، مما تطلب تعديل الاطار القانوني لحقوق التأليف والنشر، الذي كان قائماً سابقاً على الأصول الملموسة، ويتضمن قانون الملكية الفكرية مجموعة من قواعد القانون المدني وقانون المعلومات التي تنظم علاقة الاعتراف بالتأليف وحماية أعمال العلوم والأدب والفنون، وتتزايد أهمية حماية الملكية الفكرية من الجريمة بشكل خاص مع تطور السوق العالمية للتقنيات المتقدمة، مما يتطلب توفير الحماية الجنائية للملكية الفكرية.^{٧٥}

وتوفر حقوق الملكية الفكرية مثل حقوق النشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وما إلى ذلك الحماية القانونية التي يعتمد عليها المؤلفون والمخترعون والشركات والباحثون وغيرهم لحماية إبداعاتهم، وتحدد حقوق الملكية الفكرية الاستخدام القانوني للعمل الإبداعي، وبالتالي فهي ضرورية لضمان مكافأة المؤلفين على جهودهم، ومع ذلك، فقد أثار ظهور الإنترنت تحدياً جديداً وغير متوقع، مما زاد من صعوبة تحقيق التوازن، وعزز بيئة شديدة الحماية تُعتبر فيها الأعمال مماثلة للخصائص المادية، مع منح أصحاب الحقوق سيطرةً واسعةً عليها، وهو مل تطلب توفير الحماية الجنائية للملكية الفكرية.^{٧٦}

وتنقسم جميع حقوق الملكية الفكرية إلى ثلاث فئات: براءات الاختراع، وحقوق الطبع والنشر، والعلامات التجارية، وتُعد حقوق الطبع والنشر من أصعب المفاهيم فهماً في العالم الرقمي، وذلك لسببين، أولاً، تسمح الوسائط الرقمية بطبيعتها بإعادة إنتاج مثالية ومنخفضة التكلفة للمواد المحمية بحقوق الطبع والنشر، ثانياً، تستند معظم نماذج الأعمال المتعلقة بالبيانات الرقمية إلى افتراض أن (١) المنتج يمتلك حقوق الطبع والنشر على بعض أو كل البيانات؛ (٢) يمكن لمالك البيانات المحمية بحقوق الطبع والنشر إنشاء شبكة من العقود التي تُحيط بالبيانات نفسها وأدوات عرضها وتعديلها، وبالتالي، يجب أن يُدرك مُصمم الملكية الرقمية أنه يتمتع بحرية اختيار إعلان العمل المُنتج كحقوق طبع ونشر، ولكل نوع من أنواع الملكية الفكرية قواعد مُختلفة تُنظم إصداره ومدته وانتهاكه.^{٧٧}

⁷⁵ Hubanov, O., Hubanova, T., Kotliarevska, H., Vikhliaiev, M., Donenko, V., & Lepekh, Y. (2021). International legal regulation of copyright and related rights protection in the digital environment. *Studies of Applied Economics*, 39(7), P. 3.

⁷⁶ Nicola Lucchi, Intellectual Property Rights in Digital Media: A Comparative Analysis of Legal Protection, Technological Measures, and New Business Models under EU and U.S. Law, 53 Buff. L. Rev. 1111 (2005). P. 1113.

⁷⁷ al Dajeh, B., Aloun, D. & Manaseer, S. (2024). Protecting digital intellectual property. Zarqa University (Jordan).

فقد تم تقسيم حقوق الملكية الفكرية عادةً إلى قسمين رئيسيين:^{٧٨}

١. **حق المؤلف والحقوق المرتبطة به:** تتمتع حقوق مؤلفي الأعمال الأدبية والفنية (مثل الكتب والمؤلفات الأخرى، والمقطوعات الموسيقية، واللوحات، والمنحوتات، وبرامج الحاسوب، والأفلام) بالحماية بموجب حق المؤلف، لمدة لا تقل عن ٥٠ عامًا بعد وفاة المؤلف، كما يتمتع فنانون الأداء (مثل الممثلين والمغنيين والموسيقيين)، ومنتجات التسجيلات الصوتية (التسجيلات الصوتية)، وهيئات البث بالحماية بموجب حق المؤلف والحقوق المجاورة، ويتمثل الهدف الاجتماعي الرئيسي لحماية حق المؤلف والحقوق المرتبطة به في تشجيع العمل الإبداعي ومكافأته

٢. **الملكية الصناعية:** يمكن تقسيم الملكية الصناعية إلى مجالين رئيسيين: يُعرّف المجال الأول بأنه حماية العلامات المميزة، وتحديدًا العلامات التجارية (التي تُميز سلع أو خدمات منشأة ما عن سلع أو خدمات منشآت أخرى)، والمؤشرات الجغرافية (التي تُعرّف السلعة بأنها صادرة من مكان تُعزى فيه سمة مُحددة للسلعة أساسًا إلى منشأها الجغرافي)، وتهدف حماية هذه العلامات المميزة إلى تحفيز وضمان المنافسة العادلة، وحماية المستهلكين، من خلال تمكينهم من اتخاذ خيارات مدروسة بين مختلف السلع والخدمات، ويجوز أن تستمر الحماية لأجل غير مسمى، شريطة أن تظل العلامة المعنية مميزة.

وتشمل الملكية الفكرية جميع أنواع الإبداعات الفكرية، مثل الاختراعات الصناعية، والأعمال الأدبية والفنية، والتصاميم الصناعية، أو الرموز والأسماء والصور المميزة المستخدمة في التجارة، وتتمتع الملكية الفكرية بحماية قانونية بموجب حقوق حصريّة، وتنقسم هذه الحقوق عادةً إلى فئتين: الملكية الصناعية وحقوق التأليف والنشر، تشمل الملكية الصناعية براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية، أما حقوق التأليف والنشر فتشمل جميع أنواع الأعمال الفنية مثل الكتابات، والموسيقى، والأفلام، واللوحات، والمنحوتات.^{٧٩}

تخضع الملكية الفكرية في البيئات الرقمية وأنظمة الحاسوب أيضًا للحماية القانونية، وتحظى هذه الحقوق بالحماية بشكل رئيسي بموجب قانون حقوق الملكية، ويمكن لبعضها أن يحظى أيضًا بحماية براءات الاختراع، وقد تتمتع الخصائص التقنية لبرامج الحاسوب، أي مزيج الأجهزة والبرمجيات، بحماية قانونية بموجب براءات الاختراع، ويخضع برنامج الحاسوب، باعتباره ترتيبًا للأحرف (الأصفار والأحاد)، للحماية كعمل أدبي وحماية بموجب قانون حقوق النشر، كما تتمتع بعض عناصر الملكية الفكرية في البيئة الرقمية بحماية خاصة، والتي يمكن استخدامها كحماية مستقلة أو مكملة لقانون حقوق النشر، ويتحقق تحقيق الربح المادي لعناصر الملكية الفكرية في البيئة الرقمية من خلال إدارة الحقوق على هذه العناصر.^{٨٠}

⁷⁸ WTO. (2025). What are intellectual property rights? World Trade Organization. Retrieved from https://www.wto.org/English/tratop_e/trips_e/intell_e.htm

⁷⁹ Bronzo, Nicolas. "Remedies for Intellectual property rights infringement in France and Europe: have we gone too far?" In *Second Property Remedies Discussion Forum Aix-en-Provence*. 2014. P. 1.

⁸⁰ Boshkov, T. (2020). Intellectual property in digital environment. Paper presented at *Third International Scientific Conference CHALLENGES OF TOURISM AND BUSINESS LOGISTICS IN THE 21ST CENTURY »ISCTBL 2020«* P. 96.

الحماية الجنائية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية في النظام الأمريكي

ساهم التقدم التكنولوجي وتغيرات البيئة الاقتصادية في تطور حقوق الملكية الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توسع نطاق حماية حقوق النشر ليشمل الوسائط الرقمية، مما يعكس الأهمية المتزايدة للمحتوى الرقمي، وشهدت طلبات براءات الاختراع المتعلقة بالابتكارات التكنولوجية والبرمجية زيادة ملحوظة، مما يبرز دور براءات الاختراع في حماية التقدم التكنولوجي، كما شهدت تسجيلات العلامات التجارية ارتفاعاً ملحوظاً نتيجةً لعولمة الأسواق المتزايدة وظهور التجارة الإلكترونية، مما يؤكد أهمية حماية العلامات التجارية، وتؤكد هذه التطورات على ضرورة تكييف حقوق الملكية الفكرية لمواكبة التقنيات الناشئة وبيئات العمل المتغيرة.⁸¹

يُعد إنشاء نظام براءات الاختراع الحديث أحد أهم الإنجازات في تاريخ حماية الملكية الفكرية، ففي عام ١٧٩٠، أصدرت الولايات المتحدة قانون براءات الاختراع، وشهد قانون حقوق الطبع والنشر تحولاتٍ جوهرية منذ نشأته، وكان قانون حقوق الطبع والنشر لعام ١٩٠٩ في الولايات المتحدة إنجازاً بارزاً، إذ اعترف بحقوق المؤلفين والملحنين وغيرهم من المبدعين، ولقد جلب العصر الرقمي تحدياتٍ جديدة لقانون حقوق الطبع والنشر، ومع سهولة مشاركة الملفات عبر الإنترنت، ازداد خطر انتهاك حقوق الطبع والنشر بشكل ملحوظ، ولمعالجة هذه المشكلة، صدر قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر (DMCA) لعام ١٩٩٨ في الولايات المتحدة، مما مكّن مالكي المحتوى من طلب إزالة المحتوى المُنتهك عبر الإنترنت، واليوم، لا يزال قانون حقوق الطبع والنشر يتكيف مع التطورات، مع استمرار النقاشات حول مواضيع مثل الاستخدام العادل، والقرصنة الإلكترونية، وحماية الأعمال الإبداعية في العصر الرقمي (CIO Hub, 2025).⁸²

كان لدى الولايات المتحدة مفهومٌ لحقوق الملكية الفكرية ونظامٌ رسميٌ لحمايتها منذ نشأتها، وقد شجّع جورج واشنطن، في خطابه الافتتاحي الأول، على نظامٍ لحماية المخترعين، وكان أبراهام لينكولن، الرئيس الأمريكي الوحيد الذي حصل على براءة اختراع، من أشد المؤيدين لحقوق الملكية الفكرية، وتضمن دستور الولايات المتحدة، المُعتمد عام ١٧٨٧، بنداً لحماية حقوق الملكية الفكرية في المادة الأولى، القسم ٨ والذي ينص على أن "للكونغرس سلطة تعزيز تقدم العلوم والفنون المفيدة، من خلال ضمان الحق الحصري للمؤلفين والمخترعين في كتاباتهم واكتشافاتهم لفتراتٍ محدودة".⁸³

وقد أصبح الإنترنت قضيةً مثيرةً للجدل، وتُمكن تسميات أسماء النطاقات من إيصال "حزم" المعلومات المُرسلة عبر الإنترنت إلى وجهاتها المقصودة، كما يُساعد الطابع التذكيري لأسماء النطاقات المستهلكين على تحديد مواقع الشركات القائمة على الإنترنت، ومع نمو النشاط التجاري على الإنترنت، ازدادت قيمة أسماء النطاقات المثيرة للاهتمام، وتضاعفت الصراعات عليها، لا سيما نتيجةً لأنشطة ما يُسمى بقرصنة الإنترنت، الذين سجلوا أسماء

⁸¹ Tumalavičius, V., Prykhodkina, N., Vovk, M., Mytych, S., & Kustovska, O. (2024). Legal impacts of digitization on intellectual property. *Amazonia Investiga*, 13(74), P. 21٨.

⁸² CIO Hub. (2025). A Brief History: How Intellectual Property Protection Evolved Over Time. Retrieved from https://ciohub.org/post/2023/06/a-brief-history-how-intellectual-property-protection-evolved-over-time/?utm_source

⁸³ Peng, M. W., Ahlstrom, D., Carraher, S. M., & Shi, W. S. (2017). History and the debate over intellectual property. *Management and Organization Review*, 13(1), 15-38. P. 20.

نطاقات شائعة بهدف بيعها للشركات بأرباح طائلة، وفي عام ١٩٩٩، أنشأت الولايات المتحدة نظامًا وطنيًا، يُعرف باسم قانون حماية المستهلك لمكافحة التطفل الإلكتروني، والذي تُديره المحاكم الفيدرالية، وبموجب هذا القانون، يُمكن تغريم الأفراد ما يصل إلى ١٠٠ ألف دولار أمريكي في حال قرصنة المواقع، وجادل المدافعون عن القانون بأنه ضروري لحماية القيمة التجارية للعلامات التجارية وحماية الشركات من الابتزاز.^{٨٤}

وفي ١٢ أكتوبر ١٩٩٨، أقرّ الكونغرس قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر (DMCA)، وقد دخل القانون حيز التنفيذ في أكتوبر ٢٠٠٠، وأُدمج في قانون حقوق الطبع والنشر (الباب ١٧ من القانون الأمريكي)، حدّث هذا التشريع التاريخي قانون حقوق الطبع والنشر الأمريكي لتلبية متطلبات العصر الرقمي، ولجعله متوافقًا مع متطلبات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) والمعاهدات التي وقّعها الولايات المتحدة، وبالإضافة إلى وضع قواعد جديدة للمواد الرقمية، يُلزم قانون الألفية الرقمية مكتب حقوق الطبع والنشر الأمريكي بإجراء العديد من الدراسات والتقارير المهمة، ويحدد الأطر الزمنية لإتمامها، كما يُقسّم قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر إلى خمسة "بنود"، ومن بين أحكامه العديدة، ينص القانون على ما يلي:

- يفرض القانون قواعد تحظر التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية
- يضع قيودًا على مسؤولية انتهاك حقوق الطبع والنشر لمقدمي الخدمات عبر الإنترنت
- يوسع نطاق الإعفاء الحالي لنسخ برامج الحاسوب
- يُقدم تحديدًا هامًا للقواعد والإجراءات المتعلقة بحفظ الأرشيف
- يُلزم بدراسة آثار قواعد حماية مكافحة التحايل على مبدأ "البيع الأول".^{٨٥}

ويُعد قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر (DMCA) أحد الأدوات القليلة المتاحة لإزالة المحتوى غير المطبوع، وقد صدر هذا القانون عام ١٩٩٨، ويلزم مواقع الويب الأمريكية باحترام حقوق الطبع والنشر الرقمية، وحماية الأعمال الإبداعية من خلال السماح لأصحاب حقوق الطبع والنشر بطلب إزالة المحتوى المخالف، ويُستخدم هذا القانون على نطاق واسع من قبل الناشرين وشركات الإعلام والفنانين، مما يؤدي إلى إزالة كميات كبيرة من المحتوى على الإنترنت.^{٨٦}

وقد صدر قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر (DMCA) عام ١٩٩٨ كقانون لمكافحة القرصنة، مما يُجرّم فعليًا التحايل على حماية حقوق النسخ المصممة لمنع القرصنة من نسخ الأعمال الرقمية المحمية بحقوق الطبع والنشر وبيعها أو توزيعها بحرية. كما يُجرّم تصنيع أو توزيع أدوات أو تقنيات للتحايل على ضوابط النسخ، ويتضمن قانون حقوق الطبع والنشر الرقمي (DMCA) بندين شديدا الأهمية: البند ١٢٠١، الذي يتناول التحايل على

⁸⁴ Fisher, W.W. (2025, July 26). intellectual-property law. Encyclopedia Britannica. <https://www.britannica.com/topic/intellectual-property-law>

⁸⁵ ALA. (2025). Digital Millennium Copyright Act. Retrieved from https://www.ala.org/advocacy/copyright/dmca?utm_source

⁸⁶ Qiwei, L., Zhang, S., Pratt, S. P., Kasper, A. T., Gilbert, E., & Schoenebeck, S. (2025, April). A Law of One's Own: The Inefficacy of the DMCA for Non-Consensual Intimate Media. In *Proceedings of the 2025 CHI Conference on Human Factors in Computing Systems* (pp. 1-17). P. 1.

حماية حقوق النشر، والبند ٥١٢، الذي يسمح لصاحب حقوق الطبع والنشر بإرسال ما يسمى بإشعار الإزالة إلى مواقع الويب وغيرها ممن يُعتقد أنهم ينتهكون حقوق الطبع والنشر.^{٨٧}

وقد تم سنّ قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر لعام ١٩٩٨ (DMCA) بهدف مواكبة قانون حقوق الطبع والنشر للعصر الرقمي، ومن خلال هذا القانون، سعى الكونغرس إلى الموازنة بين مصالح أصحاب حقوق الطبع والنشر التقليديين ومصالح مزودي خدمات الإنترنت من خلال الجمع بين الحماية الأساسية لحقوق الطبع والنشر الرقمي وسلسلة من إجراءات حماية "الملاذ الآمن" لمقدمي خدمات الإنترنت المؤهلين، على مدار العقد الماضي، أدت التفسيرات القضائية المتضاربة والمعقدة لأحكام الملاذ الآمن إلى معايير قانونية غير متسقة وانقسام عميق بين وسائل الإعلام التقليدية والتكنولوجيا الحديثة، مما مهد لظهور هذا القانون.^{٨٨}

ويُعدّ تشريع حقوق الملكية جزءاً من مجموعة القوانين التي تحمي مصالح المبدعين بمنحهم حقوق ملكية على إبداعاتهم، وتُقرّ قوانين معظم الدول بحقوق الملكية هذه بهدف تحفيز الإبداع الفكري البشري وإتاحة ثماره للجمهور، يحمي قانون حقوق الطبع والنشر الأعمال الأدبية والفنية، بالإضافة إلى الإبداعات في مجال ما يُسمى "الحقوق المجاورة"، يمكن أن تكون هذه الأعمال في شكل تناظري أو رقمي، ويحمي قانون حقوق الطبع والنشر مالك حقوق الملكية الفكرية في الأعمال الأدبية والفنية من نسخ أو أخذ الشكل الذي عبّر به المؤلف عن العمل الأصلي، ويشهد قانون حقوق الطبع والنشر تغييرات سريعة، وقد فرضت رقمنة المحتوى ونمو الإنترنت العديد من التحديات على طريقة حماية المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر وترخيصها وإدارتها، ويمكن استعراض مراحل تطور قانون الملكية الفكرية في الولايات المتحدة من خلال النقاط التالية:

- كانت اتفاقية برن، التي يعود تاريخها إلى عام ١٨٨٦، أول اتفاقية دولية رئيسية أرست مبدأ المعاملة الوطنية، وقد خضعت هذه الاتفاقية للمراجعة عدة مرات، لكنها لا تزال المعاهدة الدولية الرائدة، وقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية برن عام ١٩٨٩.
- وفي وقت لاحق، أدت تحديات الرقمنة إلى توقيع الولايات المتحدة على أحدث معاهدين دوليتين لحقوق الطبع والنشر: معاهدة الويبو بشأن حقوق الطبع والنشر، ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيلات الصوتية، وقد صدر كلاهما في ديسمبر ١٩٩٦، وأعطت معاهدتنا المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) زخماً تشريعياً جديداً للجهود المبذولة لتكييف قانون حقوق الطبع والنشر ومواءمته مع تحديات مجتمع المعلومات.
- وفي عام ١٩٩٨، أصدر الكونغرس الأمريكي قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر (DMCA) المثير للجدل، كان هذا القانون أكبر تعديل على قانون حقوق الطبع والنشر، حيث سعى إلى معالجة حقوق الطبع

⁸⁷ Wired. (2025). Hacker Lexicon: What Is the Digital Millennium Copyright Act? Retrieved from https://www.wired.com/2016/06/hacker-lexicon-digital-millennium-copyright-act/?utm_source

⁸⁸ Di Palma, J. (2013). The digital millenium copyright act and the clash between authors and innovators: the need for a legislative amendment to the safe harbor provisions. *Loy. LAL Rev.*, 47, P. 797.

والنشر في البيئة الرقمية، ومن أهم ما يقوم به قانون الألفية الرقمية: توفير بعض الحماية لمقدمي خدمات الإنترنت.^{٨٩}

ويُفاهم نمو التجارة الرقمية واستخدام سلاسل التوريد المعقدة مخاطر انتهاك حقوق الملكية الفكرية وتحديات الإنفاذ، ويحظر قانون التجارة الأمريكي استيراد السلع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية، وفي السنة المالية ٢٠٢٣، أفادت هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية (CBP) بمصادرة سلع منتهكة لحقوق الملكية الفكرية بقيمة ٢,٨ مليار دولار أمريكي على الحدود الأمريكية، ومعظمها شحنات منخفضة القيمة مُعفاة من الرسوم الجمركية بموجب المادة ٣٢١ من قانون التعريفات الجمركية لعام ١٩٣٠.^{٩٠}

لقد كان قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر (DMCA) من أوائل القوانين من نوعها، وقد سنّ الكونجرس قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر إدراكًا للعلاقة سريعة التطور بين قانون حقوق الطبع والنشر والإنترنت، وكان الغرض من هذا التشريع هو تعديل قانون حقوق الطبع والنشر الأمريكي ليعكس التقدم التكنولوجي المحرز منذ ظهور الإنترنت في أواخر الثمانينيات، كما كان الهدف من قانون الألفية الرقمية هو توفير راحة البال لأصحاب حقوق الطبع والنشر، مع العلم أن حقوقهم محمية ومعترف بها تمامًا، بالإضافة إلى ذلك، كان الهدف من القانون هو توفير الحماية لمستخدمي الإنترنت من المسؤولية بموجب أحكام الملاذ الآمن.^{٩١}

وفي عام ١٩٩٨، أقرّ الكونجرس قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر (DMCA)، الذي عدّل قانون حقوق الطبع والنشر الأمريكي لمعالجة جوانب مهمة من العلاقة بين حقوق الطبع والنشر والإنترنت، وشملت التحديات الرئيسية الثلاثة:^{٩٢}

- توفير الحماية لمقدمي الخدمات عبر الإنترنت في حالات معينة في حال انتهاك مستخدميهم لحقوق الطبع والنشر، بما في ذلك إنشاء نظام الإشعار والحذف، الذي يسمح لأصحاب حقوق الطبع والنشر بإبلاغ مقدمي الخدمات عبر الإنترنت عن المواد المنتهكة لإزالتها
- تشجيع أصحاب حقوق الطبع والنشر على إتاحة وصول أكبر لأعمالهم الرقمية من خلال توفير الحماية القانونية لهم ضد الوصول غير المصرح به إلى أعمالهم مثل اختراق كلمات المرور أو التحايل على التشفير
- تجريم تقديم معلومات حقوق طبع ونشر زائفة مثل التزوير في أسماء المؤلفين وأصحاب حقوق الطبع والنشر، وعناوين الأعمال

وتشير جرائم الملكية الفكرية إلى انتهاك القوانين الجنائية التي تحمي حقوق النشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وغيرها من أشكال الملكية الفكرية والأسرار التجارية، سواء في الولايات المتحدة أو خارجها،

⁸⁹ Atanasova, I. (2019). Copyright infringement in digital environment. *Economics & Law*, 1(1), 13-22. P. 1٤.

⁹⁰ congress.gov. (2025). Intellectual Property Rights (IPR) and U.S. Trade Policy. Retrieved from <https://www.congress.gov/crs-product/IF10033>

⁹¹ Ortega, S. (2023). The Digital Millennium Copyright Act-In Need of a Major Software Update. *Mich. Bus. & Entrepreneurial L. Rev.*, 12, P. 80.

⁹² copyright.gov. (2025). The Digital Millennium Copyright Act. Retrieved from <https://www.copyright.gov/dmca/>

وقد جعلت وزارة العدل الأمريكية حماية الملكية الفكرية أولويةً رئيسيةً لإنفاذ القانون، وتدرك الوزارة أن الابتكار ركيزة أساسية لاقتصادنا الوطني، وهو أمرٌ بالغ الأهمية لتمكين الشركات الأمريكية من الحفاظ على قدرتها التنافسية في السوق العالمية، ويحتاج رواد الأعمال إلى الحماية من المجرمين الذين يسعون إلى نسخ إبداعاتهم، كما أن تحسين قدرة البلاد على التصدي لجرائم الملكية الفكرية أمرٌ بالغ الأهمية لحماية الجمهور الأمريكي من التعرض للسلع الخطرة والقاتلة، بما في ذلك الأدوية المقلدة وقطع غيار السيارات دون المستوى المطلوب والمجوهرات الملوثة بالرصااص.^{٩٣}

ويُطوّر مكتب الولايات المتحدة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية من عملياته ويُقدّم برامج تدريبية في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وبرامج لبناء القدرات للمسؤولين الحكوميين في جميع أنحاء العالم، حيث يقوم بتصميم برامج بناء القدرات لمعالجة جوانب مُحدّدة من إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، مثل التحقيقات المدنية والجنائية، والملاحقات القضائية، وإنفاذ القوانين عبر الحدود، كما يُقدّم المكتب المساعدة الفنية للحكومات الأجنبية في القضايا المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ويُشارك المكتب أيضًا بفعالية في مجموعة واسعة من مناقشات سياسات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الدولية.^{٩٤}

تختلف إجراءات الحصول على حقوق الملكية الفكرية المختلفة لتشمل:^{٩٥}

- **براءات الاختراع:** يقدم المخترعون طلبات تصف اختراعاتهم إلى مكاتب براءات الاختراع مثل مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي، يراجع الفاحصون التقنية لتقييم الجودة، وعدم البداهة، والفائدة، في حال الموافقة، تُمنح حقوق براءات الاختراع الحصرية لمدة تصل إلى ٢٠ عامًا من تاريخ التقديم
- **العلامات التجارية:** يقدم مقدمو الطلبات علامات تعريفية إلى مكاتب العلامات التجارية مثل مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي، حيث يُقيّم الفاحصون الطلب، ثم يتم تسجيل العلامات المقبولة مع التجديد كل ١٠ سنوات للحفاظ على الحماية
- **حقوق الطبع والنشر:** تنشأ تلقائيًا عند إنشاء أعمال أصلية مثبتة على وسائط ملموسة، حيث يوفر التسجيل لدى مكتب حقوق الطبع والنشر الأمريكي مزايا مثل التعويضات القانونية في حالة الانتهاك.
- **الأسرار التجارية:** حيث يتم الحصول على الحماية من خلال الحفاظ على السرية من خلال اتفاقيات عدم الإفصاح، وضوابط الوصول، والتشفير، وما إلى ذلك.

⁹³ Bureau of Justice Assistance. (2025). Intellectual Property Enforcement Program. Retrieved from <https://bja.ojp.gov/program/intellectual-property-enforcement-program/overview?utm>

⁹⁴ USPTO. (2025). *Enforcement initiatives*. United States Patent and Trademark Office. Retrieved from <https://www.uspto.gov/ip-policy/enforcement-policy/enforcement-initiatives?utm>

⁹⁵ Benvenuti, S., Macmillan, F., E & Zolea, S. (2024). *INTELLECTUAL PROPERTY IN THE DIGITAL AGE*. Roma TrE-Press, Roma, settembre. PP. 7-8.

تشير إدارة الحقوق الرقمية إلى مجموعة من التقنيات المستخدمة للتحكم في الوصول إلى الوسائط الرقمية، ومع تحول المحتوى الترفيهي إلى الوسائط الرقمية، لجأ منتجو المحتوى وأصحاب حقوق الطبع والنشر وصانعو الأجهزة بشكل متزايد إلى إدارة الحقوق الرقمية كوسيلة لحماية محتوهم من الاستخدام غير المصرح به، مثل القرصنة، وللحفاظ على مصادر الدخل التقليدية، وبموجب القانون الدولي والفيديالي، تُعتبر معظم البرامج التي تتحايل على قيود إدارة الحقوق الرقمية غير قانونية، وفي الولايات المتحدة، يُجرّم قانون الألفية الرقمية لحقوق الطبع والنشر، الصادر عام ١٩٩٨، نشر التقنيات التي تسمح للمستخدمين بالتحايل على إدارة الحقوق الرقمية.^{٩٦}

تعد قواعد الملكية الفكرية هي تلك القوانين التي تنظم الاعتداءات على الحقوق التقليدية والرقمية، ومن أبرز هذه المعالجات الجنائية تجريم فعل القرصنة، الذي يمثل الصورة الأبرز في الاعتداءات المتعلقة بالملكية الفكرية التقليدية، بما في ذلك تلك الموجودة في البيئة الإلكترونية، وقد نُظمت تلك الحقوق بموجب قانون حقوق النشر الأمريكي لعام (١٩٧٦)، وقد اعتُبر انتهاك حقوق الملكية الفكرية قرصنة اتحادية، أما فيما يتعلق بالنسخ الإلكتروني أو انتهاك حقوق الطبع والنشر في البيئة الإلكترونية، فقد نظمته المشرع الأمريكي في قانون الانتحال الإلكتروني (١٩٩٧) وقانون حماية حقوق المستهلك من القرصنة (١٩٩٩).^{٩٧}

الحماية الجنائية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية في النظام الفرنسي

تزداد انتهاكات حقوق الملكية الفكرية انتشاراً بشكل غير مسبوق، وبفضل عولمة الاقتصاد والبيئة الرقمية الجديدة، وفي مواجهة هذه الانتهاكات، يمكن للضحايا، بموجب القانون الفرنسي، المطالبة بعقوبات جنائية وعقوبات مدنية متنوعة، مثل مصادرة السلع المخالفة، وإتلافها، ونشر قرار الإدانة، والإنصاف القضائي، والتعويضات، ويخضع التعويض لقانون المسؤولية التقصيرية، وتحديدًا للمادتين ١٣٨٢ و ١٣٨٣ من قانون الإجراءات المدنية الفرنسية، اللتين تشترطان وجود خطأ أو ضرر، ورابطة سببية بينهما، وبشكل عام، يُثبت الخطأ تلقائياً عند وجود انتهاك لحقوق الملكية الفكرية، إذ يُعتبر هذا الانتهاك خطأً مدنياً، ويُعد تحليل الضرر أكثر صعوبة نظراً لخضوعه لمبدأ التعويض الكامل، الذي ينص على وجوب مراعاة التكافؤ التام بين الضرر والتعويض، وتقييم الأضرار بالرجوع إلى الضحية فقط لا إلى المُنتهك.^{٩٨}

ويعتبر الانتهاك جريمة وفقاً للقانون رقم ٩٤-١٠٢ الصادر في ٥ فبراير ١٩٩٤ في المادة الأولى، والقانون رقم ٩٨-٥٣٦ الصادر في ١ يوليو ١٩٩٨ في المادة الرابعة، والأمر رقم ٢٠٠٤-٩١٦ الصادر في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٠، المادة ٣، والذي دخل حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٠٢، والقانون رقم ٢٠٠٤-٢٠٤ الصادر في ٩ مارس

⁹⁶ NCL. (2025). Copyright laws and Digital Rights Management – National Consumers League. Retrieved from <https://nclnet.org/drm/>

⁹⁷ Salman Mahmood, M. (2023, June). Penal and International Protection of Electronic Intellectual Property Rights. Paper presented at *1st International Conference on Legal Sciences: (Intellectual property -Contemporary Problems and Legal Solutions, ICLS'23)*, Fallujah, Iraq. P. 8.

⁹⁸ BENHAMOU, Yaniv. Compensation of Prejudice for Infringements of Intellectual Property Rights in France, under the Directive 2004/48/EC and Its Transposition Law: New Notions? *International Review of Intellectual Property and Competition Law (IIC)*, 2009, no. 2, PP. 125-126.

٢٠٠٤، المادة ٣٤ ط، حيث يُعتبر أي نشر للكتابات أو المؤلفات الموسيقية أو الرسومات أو غيرها من الأعمال الحصرية انتهاكًا، ويُعتبر أي انتهاك جريمة، ويُعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون في فرنسا، سواء أكان منشورًا في فرنسا أم خارجها، بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة قدرها ٣٠٠,٠٠٠ يورو، ويُعاقب كل من يبيع أو يُصدر أو يُستورد الأعمال المخالفة بنفس العقوبات، وفي حال ارتكاب جماعة إجرامية منظمة للجرائم المنصوص عليها في هذه المادة، تُشدد العقوبة إلى السجن لمدة خمس سنوات وغرامة قدرها ٥٠٠,٠٠٠ يورو.^{٩٩}

وفقاً للمادة L121-1 من قانون الملكية الفكرية الفرنسي، يتمتع المؤلف بحق احترام اسمه وأهليته وعمله، هذا الحق مرتبط بشخصه وهو دائم وغير قابل للتصرف أو التقادم، وينتقل هذا الحق عند وفاته إلى ورثته، ويجوز منح ممارسته لطرف ثالث بموجب أحكام الوصية، ويتمتع المؤلف بالحق الحصري، ويتمتع هذا الحق بالسمات التالية:

١٠٠

- يرتبط هذا الحق بشخص المؤلف
- يعتبر هذا الحق دائم وغير قابل للتصرف أو التقادم.
- وينتقل هذا الحق عند وفاته إلى ورثته.
- ويجوز منح ممارسته لطرف ثالث بموجب أحكام الوصية.

يهدف قانون الجمهورية الرقمية الفرنسي (قانون رقم ٢٠١٦-١٣٢١ الصادر في ٧ أكتوبر ٢٠١٦) إلى تعزيز إتاحة البيانات والمعرفة وتداولها، وضمان بيئة رقمية مفتوحة تحترم خصوصية مستخدمي الإنترنت، وتسهيل وصول المواطنين إلى المعلومات الرقمية، وينص القانون على أحكام محددة تتعلق بالوصول المفتوح إلى المنشورات العلمية، بما في ذلك فترات حظر محددة، تُمكن هذه الأحكام المؤلفين من إيداع أعمالهم في مستودعات الوصول المفتوح بعد انقضاء فترات الحظر المحددة، حتى في حال منحهم حقوقاً حصرياً للنشر، معززة الوصول المفتوح مع مراعاة فترات الحظر المحددة في التشريع، والتي تحمي حقوق الملكية.^{١٠١}

ويعد المصدر الرئيسي لتشريعات حقوق الملكية الفكرية في فرنسا هو قانون الملكية الفكرية، الصادر بموجب قانون صادر في ١ يوليو ١٩٩٢، وقت صدور هذا القانون، كان قانون حقوق الطبع والنشر الفرنسي خاضعاً لقانون صادر في ١١ مارس ١٩٥٧، والذي غُيِّل بقانون صادر في ٣ يوليو ١٩٨٥، والذي تم دمج أحكامه في قانون الملكية الفكرية عام ١٩٩٢، ولأن فرنسا عضو في الاتحاد الأوروبي، يجب أن يُقرأ تفسير وتطبيق التشريعات الفرنسية من قِبل السلطة القضائية وفقاً للتوجيهات واللوائح الأوروبية ذات الأثر المباشر، علاوة على ذلك، غالباً ما تُحيل المحاكم الفرنسية والمحاكم الوطنية الأخرى في الاتحاد الأوروبي المسائل القانونية إلى محكمة العدل الأوروبية، التي

⁹⁹ WIPO. (2025). Intellectual Property Code (consolidated version of March 2, 2006), France. Retrieved from <https://www.wipo.int/wipolex/en/legislation/details/14446>

¹⁰⁰ french-business-law. (2025). French Intellectual Property Code. Retrieved from <https://french-business-law.com/french-legislation/legitext000006069414-french-intellectual-property-code/page/3/>

¹⁰¹ OECD (2025). Law for a Digital Republic. Retrieved from https://www.oecd.org/en/publications/access-to-public-research-data-toolkit_a12e8998-en/law-for-a-digital-republic_b99868b0-en.html

تُلزم قراراتها المحاكم الوطنية، ونتيجةً لذلك، يُضاف ويُحدَّث قانون حقوق الطبع والنشر الفرنسي باستمرار من مصادر داخلية وخارجية.^{١٠٢}

من ناحية أخرى، تفتخر فرنسا بإطار قانوني متطور وشامل لحماية الملكية الفكرية، يتمشى مع توجيهات الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية، ويتجلى التزام الدولة بتعزيز الابتكار والإبداع في قوانينها الصارمة التي تنظم براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر والمؤشرات الجغرافية، وتُدار براءات الاختراع في فرنسا من قبل المعهد الوطني الفرنسي للملكية الصناعية، الذي يلعب دورًا محوريًا في فحص ومنح براءات الاختراع، حيث يوفر المعهد منصة لتسجيل براءات الاختراع، مما يضمن حماية حقوق المخترعين، وبصفتها مشاركة في المحكمة الموحدة لبراءات الاختراع، تُساهم فرنسا في نظام موحد للتقاضي بشأن براءات الاختراع في جميع دول الاتحاد الأوروبي، تُعزز المحكمة الموحدة للبراءات اليقين القانوني والاتساق في منازعات براءات الاختراع، كما يحمي قانون حقوق التأليف والنشر، الذي يحكمه قانون الملكية الفكرية الفرنسي، حقوق المؤلفين والمبدعين، ويشمل القانون مجموعة واسعة من الأعمال الإبداعية، بما في ذلك الإبداعات الأدبية والفنية والبرمجيات.^{١٠٣}

وتُلزم المادة ٦١ من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، والتي وقعت عليها فرنسا، أعضاء منظمة التجارة العالمية بالنص على "تطبيق إجراءات وعقوبات جنائية، على الأقل في حالات التقليد المتعمد للعلامات التجارية أو قرصنة حقوق الطبع والنشر على نطاق تجاري"، وتجدر الإشارة إلى أنه يجوز لأعضاء منظمة التجارة العالمية تجاوز هذا الالتزام، حيث تنص الجملة الأخيرة من المادة ٦١ من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية على أن أعضاء منظمة التجارة العالمية يتمتعون بالحرية في "تطبيق إجراءات وعقوبات جنائية في حالات عديدة من انتهاك حقوق الملكية الفكرية".^{١٠٤}

كما نصت المادة L121-1 من قانون الملكية الفكرية الفرنسي، على أنه يتمتع المؤلف بحق احترام اسمه وأهليته وعمله، بحيث يصبح هذا الحق مرتبطًا بشخصه دون عن غيره، ولا يحق لأي فرد استغلال ذلك الحق دون الإذن من صاحبه، وبالتالي فهو غير قابل للتصرف أو التقادم، كما يتم توريث هذا الحق إلى ورثة المالك بعد وفاته، ويجوز منح ممارسته لطرف ثالث بموجب أحكام الوصية، ويتمتع المؤلف بالحق الحصري.^{١٠٥}

¹⁰² RPC. (2018). Cross-Border Copyright Guide 2018. <https://www.rpclegal.com/-/media/rpc/files/perspectives/ip/france.pdf>

P. 1

¹⁰³ Tumalavičius, V., Prykhodkina, N., Vovk, M., Mytych, S., & Kustovska, O. (2024). Legal impacts of digitization on intellectual property. Amazonia Investiga, 13(74), P. 220.

¹⁰⁴ WIPO. (2024). THE PROSECUTION OF INTELLECTUAL PROPERTY CRIME: REPORT ON RESULTS OF SURVEY. World Intellectual Property Organization. P. 3

¹⁰⁵ legifrance. (2025). Code de la propriété intellectuelle. Retrieved from https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000006278891/

تتقسم الحقوق وفقاً للمادة 1-121 L من قانون الملكية الفكرية الفرنسي إلى: ١٠٦

- **الحق المعنوي:** تُرسخ حقوق المؤلفين الرابطة الوثيقة بين المؤلفين وإبداعهم، باعتباره تعبيراً شخصياً عنهم، من خلال منحهم امتيازات معنوية على أعمالهم، وترتبط هذه الحقوق مباشرةً بالمؤلف كشخص، وهي دائمة، غير قابلة للتصرف، ولا تسقط بالتقادم، كما تظل الحقوق المعنوية سارية بعد وفاة المؤلف، وحتى بعد انقضاء الحقوق المادية، ويجوز لورثة المؤلف ممارسة هذه الحقوق
- **صلاحيات المؤلف:** ينص قانون الملكية الفكرية الفرنسي على أن للمؤلف وحده الحق في الإفصاح عن عمله، حيث يُقر قانون الملكية الفكرية الفرنسي بأنه وحده من يملك الحق في نشر عمله أو عدم نشره، كما يحق لأي مؤلف لعمل ما أن يربط اسمه بهذا العمل، وللمؤلف الحق في الاعتراض على أي تغيير أو حذف أو إضافة من شأنها أن تُغير العمل الأصلي، كما يتمتع المؤلف بالحق في تعديل العمل أو التوقف عن استخدامه في أي وقت طوال مدة عقده، ودون أي التزام بتبرير هذا القرار.
- **الحقوق الاقتصادية:** حيث يحق للمؤلفين إعادة إنتاج أعمالهم والحصول على أجر مقابل ذلك، وتعد الحقوق الاقتصادية حصرية، وللمؤلف وحده تحديد شروط استخدام العمل، لاسيما عند ترخيص الآخرين باستخدامه، وتعتبر الحقوق الاقتصادية محدودة زمنياً، على عكس الحقوق المعنوية التي تُعتبر أبدية.

¹⁰⁶ SACD (2021). Authors' rights and their work .Retrieved from <https://www.sacd.fr/en/authors-rights-and-their-work>